الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

# الآراء النحويّة عند ابن قيّم الجوزيّة في كتابه بدائع الفوائد

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة وأدب عربي

التخصص: لسانيّات تطبيقيّة

إعداد الطالبين:
*- بوعيشة علاء الدين
*- بوشلوخ إسلام

إشراف الأستاذ:
*- خير الدين هبّال

**السنة الجامعية: 2017/2016**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

بداية ومن قوله صلّى الله عليه وسلّم "لا يشكر الله من لا يشكر النّاس"

نتقدّم بجزيل الشكر وفائق التقدير، وأسمى معاني العرفان إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الأستاذ خير الدين هبّال

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث

لكم منّا أجمل التحيّات وأسمى العبارات

وشكراً

# مقدّمة

# مقدمة

الحمدُ للهِ ربّ العَالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمُرسَلينَ، سَيّدِنَا محمد وعلَى آلِه وصَحبِه ومن سَارَ على نَهجِه واتّبعَ هُداهُ إلى يومِ الدّينِ، وبَعد:

إنّ الدّرسَ النّحوِي يُمثّلُ مَظهرًا من مَظاهِر النّشاطِ العَقلي الذي شَغلَ الفِكرَ مُنذُ تَأسيسِ دَولَةِ الإسلامِ، واعتناقِ الأمَمِ المُجَاورةِ عَقِيدَةَ التّوحِيدِ، والانشِغالِ بتِلاوَةِ كِتابِ اللهِ وتَدَبّرِ مَعانِيهِ وتَفَحّصِ أَسَالِيبِه، وكَانت قَوَانِينُ الكَلامِ العَربِي، وظَواهِره النّحوِيّة المُتنوّعَة هيَ المَادّة التي شَكّلَتْ عِمَادَ الدّرسِ النّحوِي، وهذا بَعدَ أنْ أفْرغَ صَفوَةٌ مُختَارَةٌ مِن العُلمَاءِ جُهدَهُم لِخدمَة القُرآنِ ولُغتِه العَربيّةِ، وقَدّمُوا آرَاءً وأفكَارً جَليلَة بُنِيتْ علَى قَواعِدَ وتَحلِيلاتٍ، وتَعلِيلَاتٍ دَقيقَةٍ نَاشِئةٍ عن خِبرةٍ بمقاصدِ العربِ في استعمَالاتِهم، ومَعرفةً بِدوقِهم فيمَا يَستَحسِنُوه أو يَستَقبِحُونَه، ومن هَؤلاء العُلماءِ نَجدُ" **الإمام ابن قيّم الجوزيّة**" الذي قَدّمَ كِتابَ " **بَدَائِعَ الفَوَائِدِ**" والذي يُعَدّ دُرّةً مِن دُررِ ابن القيّم وأَحسنَ مُؤلّفَاتِه لأنّهُ كِتابٌ مَشحُوذٌ بالفَوائدِ النّادِرةِ والقّواعدِ الضّابِطةِ، كِتَابٌ جَامِعٌ كمَا ذَكَر السّيوطِي في الإتقانِ، وذَكَر أيضاً في بغيَة الوعاة "بَدائعُ الفَوائدِ مُجلّدانِ وهو كَثيرُ الفَوائدِ، أكثَرُه مَسائلَ نَحويّة".

وقدْ جَاء هذا البَحثّ لِيُسلّطَ الضّوء على **الآراءِ النّحويّةِ** التي قَدّمهَا **ابن قيّم الجوزيّة** في كِتابِه "**بَدائِع الفَوائِد**" الذي أُغْفِلَ ولم يُعْطَ حَقّهُ من الدّراسَة، وظلّ لزَمانٍ طَويلٍ في مَنأى عن اهتمَامِ الدّارسِينَ.

**سبب اختيارنا للموضوع** : لَعلّ مِن بينِ الأسبَابِ التي دَفَعتنَا لاختيَارِ البَحثِ في مَوضُوعِ **(الآراء النحويّة عند ابن قيّم الجوزيّة في كتابه بدائع الفوائد):**

-مُشكلَةُ النّحوِ التي أرّقتنَا، والمُتمثّلةُ في نُفورِ بَعضِ الدّارسينَ ومُتعلّمِي اللّغةِ العَربيةِ مِنهُ واتّهامُه بالصّعوبَة.

-كِتابُ **(بَدائِع الفَوائِد)** الذي يُعَدّ حَصيلَة آرَاء ابن القيّم ووَاحِد مِن أَحسنِ مُؤلّفَاتِه.

**إشكالية البحث :** لَعلّ دراسةَ الجَانبِ النّحوِي عندَ ابن القيّم تُعدُّ فَرعًا من فُروعِ المَعرفَةِ التي تَحلّى بهَا، ولكنّها عندَ التّرَيّثِ والأنَاة تُظهِرُ للبَاحِث أنّ النّـحوَ يَـعدِلُ أَصلًا هامًّا يَجبُ

إبرَازهُ، والقَضيّة أنّ إلمَامَ الرّجلِ في غَابرِ الزّمانِ بِالعلُومِ التي أَثنَى عَليهِ العُلماءُ بهَا يَفوقُ تَخصّصَنَا اليَوم، والمُطّلِعُ على بَدائِع الفَوائِد يَجدُ آراءً نَحويةً تنِمُّ عن جُهودٍ وَاضحةٍ في عِلمِ العَربيّةِ، وتَدُلّ على أنّ الرَّجلَ قدْ تَبَحّرَ في العَربيّة وأُوتِيَ حِسًّا لغويًّا ودَوقًا رَفيعًا وجّههُ نَحو القُرآنِ الكَريمِ والحَديثِ الشّريفِ، ومِنْ هنَا نَتَساءلُ: إلى أي مَدى استطَاع ابن القيّم أن يُضِيفَ للدّرسِ النّحوِي العَربي آراءً جَديدَةً؟ وما هي الآراءُ النّحويّة التي قَدّمهَا في كِتابِه (بَدائِع الفَوائِد)؟ وإلى أيّ مَدَى وفّق في مُعالَجتِه لتلكَ الآراءِ؟

وللإجَابةِ علَى هذه الإشكَاليّةِ وضَعنَا الفَرضِيات الآتيّة:

– أَليسَ من الضّرورَة الوُقوفُ على الآرَاء النّحويّة التي قدّمَهَا ابن القيّم في كِتابِه (بَدَائِع الفَوائِد) عَلّنا نَجِدُ ما لم يَذكُرْهُ من سَبقهُ؟

– أَلَمْ يَحِن الوقتُ لنَفضِ الغُبارِ عن كِتابِه، وإعطَائِه حَقّهُ من الدّرَاسَة، لقِيمتِه العِلميّةِ ومَا يَحْويِه من أفكَارٍ تَدعُوا إلى الاهتمَامِ؟

– ألا يُمكِننَا أن نَستثمِر آراءَ ابن القيّم في دِراسَتنَا للنّحوِ ومُحَاولة –ولو قليلًا– الإلمَامَ به؟

**المنهجُ المتّبع** : إنّ طَبيعَة هذا البَحثِ وطَريقَة تنَاولِه تَستَدعِي منّا الاعتِمادَ على المَنهَجِ الوَصفِي التّحلِيلِي وعلى أَساسِ هذا المَنهَجِ قُمنَا بـ:

**1/ وصف الظّاهرة:** حيثُ وَصفنَا الآرَاء النّحويّةِ التي تَضمّنهَا الكِتابُ وَصفًا دَقيقًا؛

**2/ تحليل الظّاهرة** : وفي هذِه المَرحلةِ أَخضَعنَا هذِه الآرَاء للتّحليلِ، قَصدَ تَبريرِ الأحكَامِ تبريرًا مَوضوعيًّا، مُحاولينَ الوُقوفَ علَى مَدَى صِحّةِ تَوَجّهِ ابن القيّم النّحوِي؛

**3/ نقد الظّاهرة** : حَاولنَا نَقدَ هذِه الآرَاء مِن خِلالِ مَجمُوعةٍ مِن رُدودِ الأفعالِ التي قامَت حَولَها؛

**4/ تقعيد الظاهرة:** وفي هذِه المَرحلَة قُمنَا بإصدَارِ الأحكَامِ على هذِه الآرَاء، مُحَاولينَ تَبَنّي الآرَاء الصّحِيحَة، كمَا استَأنَسنَا بالمَنهجِ التّارِيخِي وذلك في تَرجَمتنَا لابن القيّم.

**بنية البحث** : استَدعَى مَوضُوعُ البَحثِ أن نُقسّمَهُ إلى ثَلاثةِ فُصولٍ تَسبِقُهمْ مُقدّمةٌ و تَمهيدٌ، وتَعقُبهُم خَاتِمةٌ فيهَا نَتائِج البَحثِ.

أمّا المُقدّمةُ فبيّنّا فيهَا مَوضُوعَ البَحثِ، وأَهميّتَه، وأَسبابَ اختِيارِه، والمَنهَجَ الذي سِرنَا عَليهِ.

وفيمَا يَخُصّ التّمهيد فَقد جَاء للتّعريفِ بالإمامِ ابن قيّم الجوزيّة وتَرجمَة حيَاتِهِ.

وأمّا فُصولَ البَحثِ الثّلاثَة فكانَت على النّحو الآتي:

الفَصلُ الأوّلُ عُنونَ بـ: باب الأسْماءِ وجَاءَ في أربعةِ مبَاحِثَ: المَبحث الأوّل تَنَاولنَا فيهِ الأسماءَ المَرفوعَةَ، أمّا المبحَثُ الثّاني تَضَمّن الأسمَاءَ المَنصوبَةَ، وفي المَبحثِ الثّالثِ تَطَرّقنا إلى الأسماءِ المَجرورةِ، وخَصّصنَا المَبحثَ الرّابعَ للتّحدّثِ عن التّوابِعِ.

الفَصلُ الثّانِي جاءَ بِعنوانِ: بَاب الأفعالِ والحُروفِ وتَضمّنَ مَبحثَيْنِ، المَبحَثُ الأوّل تكلّمنَا فيَه عن الأفعَالِ، أمّا المَبحَثُ الثّانِي فقد تَطرّقنا فيهِ إلى الحُروفِ.

وجَاء الفَصلُ الثّالثُ بِعنوانِ: مَذهبِ ابن القيّم النّحوِي، والذي تَضمّن هو الآخر مَبحَثيْنِ، المَبحثُ الأوّل تَناولنَا فيهِ مَوقِف ابن القيّم من أُصولِ النّحوِ، وتكلّمنَا في المَبحثِ الثّانِي عن مَوقِفِ ابن القيّمِ مِن المَسائِل الخِلافيّة.

وفي الأَخيرِ، وبَعدَ جَولَة البَحثِ في هذا المَوضُوعِ، عَرَضْنا أهَمّ النّتائِج التي تَمكنّا مِن الوُصولِ إليها قَدرَ جُهدِنَا.

**الدّرَاساتُ السّابِقَةُ:** لم يَحضَ كِتابُ (بَدَائع الفَوَائدِ) بذَلكَ الاهتِمَام الذي مَيّز غَيرَهُ مِن الكُتبِ العَربيّةِ، فَحَسْبَ اطّلَاعِنَا لم نَجد سِوى بَعضَ الدّرَاسَاتِ والتي لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، ومِن أَهمّ هَذهِ الدّرَاسَاتِ نَذكُرُ:

1 رَسَالَةُ مَاجِستِير بِعنوَان " آرَاء ابن القيّمِ اللّغويّة فِي كِتابِهِ بَدَائِعُ الفَوائدِ ؛ للطّلِب عَبد اللهِ عَبد رَبّه الذنِيبَات"؛

2 -رِسَالةُ دُكتُورَاه بِعنوَانِ "المَسائِلُ النحوِيّة فِي كِتابِ بَدَائعِ الفَوائِدِ لابنِ قَيّمِ الجُوزِيّةِ- جَمعاً ودِراسَةً وَتقوِيماً-"؛ للأستاذة ساميَة عَلي سيد أَحمَد؛

**الصعوبات:** إنّ أيّ بَحثٍ لا يَخلُوا من الصّعوبَاتِ، وهي لا تَخرجُ في مُجملِها عن تِلك التي يَجِدُها أيّ بَاحثٍ نَذْكُر منها: صُعوبَةَ الكَشفِ عَن الآرّاءِ النّحويّة عند ابن القيّم في كِتابِه (بَدائِع الفَوائِد) إذ يَحتَاجُ بَعضَ الدّقَةِ في التّعامُلِ مَعهُ، لأنّهُ ليسَ كِتابًا في النّحوِ وإنّما خَليطٌ بينَ عُلومٍ مُختَلِفةٍ (كَالنّحوِ، والفِقهِ، وأُصولِهِ، والتّفسِيرِ، وَالعَقيدَةِ) وَغَيرِهَا مِن العُلومِ الأُخرَى، وهذا إضَافةً إلى صُعوبَة تتبّعِ المَادّة العِلميّةِ في مُختَلفِ المَكتبَاتِ الجَامِعيّة مِمَّا أَخذَ شَيئًا من وقتِنَا وكَان عَائقًا في إنجَازِنَا لِهذَا البَحث.

وأخيرًا لا نَزعَمُ بأنّنا قد بَلغنَا الكَمالَ في هذهِ الدّراسَةِ وأنّنا أتَينَا بِما لم يَأتِ به غَيرُنا، فإن أصَبنَا فَذلك تَوفِيقٌ مِن اللهِ وَحـدَهُ، وإنْ أخطَأنَا فَعُذرُنَا أنّنَا مِن البَشـرِ، ونَشكُرَ اللهَ سُبحَانهُ وتَعالَى أن أعَاننَا على إتمَامِ هـذا البَحث، فَلهُ الحَمدُ والشّكرُ، كمَا لا يَفُوتُنَا أن نُقدّمَ غَايَة الشّكرِ والتّقديرِ للأستَاذ "خير الدين هبّال"، الذي كَان يتحّفُنا بتوجيهَاتِه السّدِيدَة ، ونَظَراتِه الصّائِبَة.

# تمهيـــــد

## أ-عصره:

### 1/الحياة السياسية:

وُلِدَ ابن القيّم في دِمشق سَنةَ ( 691هـ)، ومَاتَ فيهَا سَنةَ ( 751هـ)، ولَيسَ يَعنِينَا أَنْ نَتَحدّثَ عَن عَصرِهِ بِصُورَةٍ عَامّةٍ، إنّمَا تَعنِينَا الشّامُ في القَرنِ السَّابِعِ والثّامِنِ الهِجرِيينِ، فابنُ القيّم باعتِبَارِهِ فَقيهًا مُجتَهداً مَشهُوراً لابدّ أنْ تُؤَثّرَ فيهِ نُظُمُ الحيَاةِ التّي يَعيشُهَا، وأنْ يَصْدُرَ عنهُ مَا يَكونُ انعِكاساً لِبعضِ مَلامِحهَا، ولابدّ أن يَكونَ لهُ مَوقِفُ مُؤيّدٍ أو مُعارضٍ بالنّسبَةِ للمُجتمَعِ الذي يَعيشُ فيهِ، والذي تَحكُمهُ أُطُرٌ سِيّاسيّةٌ واجتمَاعيّةٌ وثَقافيّةٌ مُعيّنَةٌ. أمّا عَن شَكلِ الدّولَةِ فقدْ كَان التّنَافُسُ بينَ أُمَرَاءِ الممَاليكِ وَاضِحاً طُولَ هذهِ الفَترةِ، ولا نَغْفُلُ أثراً سيّاسِيّاً أخَرَ كان في هذِه الفَترةِ وهوَ الحُروبُ الصّليبيّةُ التّي بَدأَت سَنةَ ( 490هـ) واستمرّت حتى سنَةَ (690هـ)، وذَهبَ ضَحِيّتهَا الكَثيرُ مِن الأرواحِ والأَموَالِ، غيرَ أنّ الفَـترةَ التّي كَانتْ فيهَا حَياةُ ابن القيّم تَميّزَت بِنوعٍ مِن الاستِقرارِ النّسبِي لأنّ مُعظَمهَا كَانتْ في حُكْمِ النّاصرِ محمد بن قَالَوُون، وهو من أَشهرِ السّلاطينِ وأَكثرِهم قَوّةً، وأَطولِهم مُدّةً في الحُكمِ[1].

واللّافِتُ للنَّظرِ تَميّزُ هذا الدّورِ باعتِزالِ العَربِ الأمورَ السِيّاسِيّةِ والحَربيّةِ، وانصِرافِهم إلى الزّرَاعةِ والصّنَاعةِ، وكَسْبِ العَيشِ، وتَركِ أُمورِ السِيّاسَةِ والحَربِ إلى العَنَاصرِ الأجنَبيّةِ الأخرَى [2].

### 2/الحياة الاجتماعية:

ليـسَ لنَا أنْ نَتَوقعَ حَالةً اجتِماعيَةً طيّبةً، قَارّة ثَابتَةً، بعـدَ مَا قدّمناهُ مِن سُـوءِ الحَالَةِ السيّاسِيّةِ، ومَا كانَ فيهَا مِن فَوضَى واضطّرَابٍ، وتَنازُعٍ وشِقَاقٍ، فقد أَدّى تَنَازُعُ الأُمراءِ المُسلِمينَ فيمَا بينهم، وقَتْلُ الخُلفاءِ والتَمثيلُ بِهم، وكَثرةُ الغَارَاتِ على البِلادِ الإسلامِيّةِ إلى

1-ينظر: الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النّحويّة، أيمن عبد الرزاق الشوا، ط1. دمشق: 1995م، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع،ص22/21.

2-نفسه، ص22.

اضطّرَابِ الحَالةِ الاجتِماعِيّة في البِلادِ، ووُجُودِ الرّعْبِ والفَزعِ في نُفُوسِ النّاسِ، بِحيثُ أصبَحَ لا يَطمئِنُّ أحدٌ على نَفسهِ وأَهلهِ ومَالهِ [1].

والحَديثُ عنِ الحَياةِ الاجتِماعِيّةِ يَتَوجّهُ في المَقامِ الأوّلِ نَحوَ طَبقاتِ المُجتمَعِ، وتقسيمَاتِها المُتعدّدَةِ، ويَحسُنُ بنَا أن نُرتّبَ طَبقاتِ المُجتمَعِ على النّحوِ التّالي:

1- طَبَقَةُ الحُكّامِ.

2- طَبَقَةُ عُلمَاءِ الدّينِ ومَنْ في دَائِرَتِهِمْ.

3- طَبَقَةُ العَامّةِ.

أمّا طَبَقَةُ الحُكّامِ فاحتلّت النّصِيبَ الوَافرَ مِن النّفوذِ والجَاهِ، ومَصدَرُ ذلكَ سُلطَانُ الحُكمِ وقُوّتهُ، ويَلِيهِم في الاعتِبارِ طَبقَةُ عُلمَاءِ الدّينِ ومَنْ في دَائرَتِهِمْ، كَالقُضاةِ والأَعيَانِ...فقَدْ كانَت لهُم مَنَازِل خَاصّة ولَهم الطّاعَة في شُؤونِ الدّينِ، والجَديرُ بالذّكرِ أنّ هذهِ الطَبقة نَالَت حُبّ أربَابِ الحُكمِ، واحترامِهِمْ في مُعظَمِ الأحيَانِ، وكَان الأمرَاءُ يَغدِقُونَ عليهِم الوَظائِفَ والهِبَاتِ العَظيمَةِ، ويَذْكُرُ لنَا الصفدِي أنّ ابن القيّم كانَ أحدَ مَن تَولّاهُ الأمِيرُ بَدرُ الدّين بن البَابَا بالهِبَاتِ والعَطايَا[2].

ويَركُنُ تَحتَ سُلطانِ الأمَراءِ والعُلمَاءِ عامّةُ النّاسِ، فالأمرَاءُ لهم سُلطانُ الثّروَةِ والقُوّةِ والحُكومَةِ، والعُلمَاءُ لَهمْ سُلطَانُ الدّينِ والقُوّةِ الرُوحيّةِ، أمّا هَؤلاءِ العَامّةِ فكَانُوا زُرّاعاً وصُنّاعاً وتُجّاراً في القَليلِ مِن المَالِ، وسَائرِ العَوام كَانوا مُتّضِعِينَ في الأَرضِ، كمَا شَاء ابن خَلدون أن يَدعَوهمْ في مُقدّمتِه، فَهم الذينَ عَليهِم الكَدّ والكَدحُ ومَتاعِبُ الحَياةِ الإنسَانيّةِ.[3]

1-عوض الله جاد حجازي، ابن القيّم وموقفه من التفكير الإسلامي، د ط. القاهرة:1972م، الشركة المصرية للطباعة والنّشر، ص24.

2-ينظر: الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النّحويّة، أيمن عبد الرزاق الشوا، ص23/22.

3-نفسه، ص23.

## 3/الحياة العلمية:

يُعتَبرُ ابن القيّم عَلَماً مِن أَعلامِ الفِكرِ الإسْلامِي في عَصرِه، ممّا يَدفُعنَا إلى الحَديثِ عَن السّماتِ التّي تَميّزت بِها الحَياةُ العِلميّةُ في ذلك العَصرِ.

تَميزَ العّصرُ بِكثرَةِ مُؤَلّفاتِهِ التّي اتّسَمَ كَثيرٌ منهَا بالمَوسُوعيّةِ؛ ذلكَ أنّ العُلماءَ كَانوا يَحُسّونَ بَعد الخَرابِ الذي حَلّ ببغدَادَ أنّ عَليهِم وَاجبَ إحيَاءِ عُلومِ الدّينِ واللّغةِ، ومُحَاولةَ سَدّ مَا حَدثَ بهَا مِن نُقصٍ، وقدْ أَنْتجَ العصرُ أَلَافَ الكُتبِ والرّسائِل، وعُرِفَ كَثيرٌ مِن رِجالِه بكَثرةِ التّأليفِ، ولم تَكنْ كَثرةُ التّأليفِ نَتيجَةً عن رَغبةٍ في إحيَاءِ مَا دُرِسَ ببغدادَ فَحسبْ، بَل كَانت لَها عَوامِل كَثيرةً، مِنها نُضْجُ كَثيرٍ مِن العُلومِ، واحْتراقُ بَعضهَا مِـن كَثرةِ مَا أُلّفَ فيــهَ، وَوضِعَ مِن مُتونٍ وشُروحٍ وقد كانَت ظَاهرةُ المُتونِ والشّرُوحِ غَالبَة ووَاضِحة، وكَثرَةُ المَنظومَاتِ التَعليمِيّةِ، وأَشهَر منهَا "ألفِيّــةُ الحَافظِ العِراقِي فــي عُلومِ الحَديثِ"، و"ألفِيّــةُ ابن مالك فــي النّحوِ"، وغيرُ ذلك، كمَا كَانت هَناكَ مُوشّحَاتٌ تُنَظّمُ في بَعضِ العُلومِ [1]. وهكذا اجتمَعَ التّأليــفُ لذلِك العصرِ على جَمـيعِ الأشكَالِ المُمكـنِةِ ما بَيــنَ مَتــنٍ نَثـرِيّ وَشـرَحٍ لهُ، وحَاشِيّةٍ على الشّرحِ ومَنظُومَةٍ شعرِيةٍ، وشَرحٍ لهَا ومُوَشّحٍ، بالإضَافةِ إلى الكُتُبِ التّي تُوضَعُ مَبسُوطَةً؛ فلا تحتَاجُ إلى شُروحٍ أو لا تُشْرَحُ لِقلّةِ عِنايَةِ الدّرسِ...إلى آخرِ هذه الأشْكال التّصنِيفيّة.

كمَا تَميّزَ العصرُ بِكثرةِ مَعاهدِ الدّروسِ؛ فَهناكَ المَساجدُ التّي دَرَجَ كِبارُ العُلمَاءِ على أن يُلقُوا في حَلقَاتِها دُرُوسَهمْ المُتَخصّصَةِ، بالإضافةِ إلى المَدارِسِ التّي كانَت تُلحَقُ بالمَساجِدِ في أَحيَانٍ كَثيرةٍ، وكَانت لَها أَوقَافٌ يُنفَقُ مِنهَا على عمَاراتِها وشُيوخِهَا وطَلَبتِها، كَمَا وُجِدَتْ الزّوايَا والخَوَانِقُ[2].

---

[1]–طاهر سليمان حمودة، ابن قيّم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، د ط. مصر: د ت، دار الجامعات المصرية للنشر والتوزيع، ص12.

2–نفسه، ص12.

## ب-اسمه ونسبه:

محمدُ بـن أبِي بَكـــرِ بـن أيّـوبَ بـن سَـــعدٍ بـن حُـــرَيـزٍ الزّرّعِي، ثمّ الدّمَـشـقِي الفَـقِـيـهُ، الأَصولِي، المُـفَسّـرُ، النّحـوِيّ، العَارِفُ، شَمـسُ الدّينِ أبوعبدِ اللهِ بـنُ قَـيّمِ الجُوزيّةِ، شَيخُنَا[1].

وُلِد تنةَ إحدَى وتِسعينَ وسِتّمَائةَ، وسَمِعَ مِن الشّهابِ النّابُلسِي العَابِر، والقَاضِي تَقّي الدّينِ سُليمَان، وفَاطِمَةُ بِنتُ جَوهَرٍ، وعِيسَى المُطَعّمْ، و أَبِي بَكرٍ بنُ عبدِ الدّائمِ، وجَماعَتهُ، وتَفقّهَ في المَذهَبِ، وبَرعَ وأَفتَى، ولازمَ الشّيخَ تقّي الدّينِ، وأَخذَ عنهُ، وتَفَننّ في عُلومِ الإسْلامِ، وكان عَارفاً بالتّفسيرِ لا يُجَارَى فيهِ، وبأُصولِ الدّينِ، وإليه فيهِمَا المُنتهَى، والحَدِيثِ ومَعانيهِ وفِقهِهِ، ودَقائِقِ الاستنبَاطِ مِنـهُ، لا يُـلْحَقُ في ذلكَ، وبالفِقهِ وأُصُولهِ، وبالعرَبيّةِ، ولهُ فيهَا اليدُ الطّولَى [2].

اشتَهَرَ هـذا الإمامُ بينَ أَهلِ العِلمِ المُتقدّمينَ و المُتأخّرِينَ بابنِ قيّمِ الجُوزيّةِ، وَمنهُم مَن يَتَجوّزُ فَيقُولُ (ابن القيّمِ ) وهو الأَكثرُ لَدَى المُتأخّرينَ، ومِنهُم مَن غَلَطَ فَقالَ (ابن الجَوزِي) وهوَ نَادِرٌ [3].

## ج-أسرته ونشأته وطلبه للعلم:

نَشأَ ابن قيّمِ الجُوزيّة في جَوّ عِلميّ في كَنفِ وَالدِه الشّيخُ الصّالحُ قيّمُ الجوزيّة، وأَخذ عنه الفَرائِضَ، وذَكَرَتْ كُتبُ التّراجِمِ بَعضَ أفرَادِ أُسرَتِه كابنِ أخيهِ أَبِي الفَدَاء عِمادُ الدّينِ إسمَاعيل بن زينِ الدّينِ عبدُ الرّحمَانِ، الذي اقْتَنَى أَكثرَ مَكتَبَةِ عَمّهِ، وأَبنَاءِه عبدُ اللهِ و إبرَاهيم، وكلّهُم مَعروفٌ بالعِلمِ و طَلَبِهِ، وعُرِفَ عن ابن قيّمِ الجوزيّة الرّغبةُ الصّادِقةُ الجّامِحةُ في طَلَبِ العِلمِ

1- عبد الرحمان بن أحمد بن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط1. مكة المكرمة: 2005، مكتبة العبيكان، ج5، ص171/170.

2-نفسه، ج5، ص171.

3-بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيّم الجوزيّة حياته آثاره موارده، ط1. المملكة العربية السعودية: د ت، دار العاصمة للنشر و التوزيع، ص23.

والجِدُّ والتّفانِي في البَحثِ مُنذُ نُعومةِ أظفَارِهِ، وبهذا يَكونُ قَد بَدأَ الطّلبَ لِسبعِ سِنينَ مَضتْ مِن عُمُره[1].

أمّا عن أَخلاقِ ابن القيّم فَيقُولُ ابن كَثير: (كانَ حَسَنَ القِراءَة و الخُلُقِ، كَثيرَ التّودّدِ للنّاسِ لا يَحسِدُ أَحداً ولا يُؤذِيهِ ولا يَستَعيبُهُ ولا يَحقِدُ على أَحدٍ، وكُنتُ من أصْحبِ النّاسِ له، وأَحبّ النّاسِ إليه، ولا أَعرِفُ في هذا العَالمِ في زَماننَا أَكثرَ عِبادةً لهُ منهُ) [2].

وكَان الغَالِبُ علَيهِ الخَيرُ الجَمّ و الأَخلَاقُ الصّالِحةُ، وبالجُملَةِ كَان قَليلَ النّظِيرِ في مَجمُوعِهِ و أُمورِهِ و أَحوَالِهِ. أمَّا عن عِبادتِهِ، فَقدْ كَان عَالماً رَبّانِيّاً لا يَغلِبُ اشْتِغالُه بِالعِلمِ علِى عِبَادتِهِ، بَلْ كَان كَثيرَ العِبادَةِ، خَاصّةً الصّلاةُ و قِراءَةُ القُرآنِ، وكَانت لَهُ طَريقَةٌ في الصّلاةِ يُطيلُهَا جِــدّاً، ويُمِدُّ رُكوعَهَا و سُجودَهَا، حَـتى كَــان أَصحَابُهُ يَلومُونَهُ كَثيراً في ذلكَ، وهوَ لا يَرْجِعُ عَن تِلكَ الطّريقَةِ في الصّلاةِ[3].

وَلقَدْ جَاورَ الكَعبَةَ فَترةً مِن الزّمانِ فَرأَى النّاسُ مِن عِبادَتهِ وتَبَتُّلِه ودُعائِهِ للهَ عَزّ وجَلّ مَا ذَكّرَهُم بِأحْوالِ الصّالِحينَ مِن سَلَفِ هذهِ الأُمّةِ، ولمّا سُجِنَ في مُعتقَلِ الشّامِ مَعَ شَيخِه انقَطعَ لِقرَاءَة القُرآنِ، وأَكثرَ مِن ذلكَ، حتّى فَتحَ اللهُ عَزّ وجَلّ عَليهِ في عِلْمِ التّفسيرِ وصَارَ إِماماً لا يُبَارَى فِي استِخرَاجِ المَعانِي واللّطائِفِ من الآيَاتِ، وهوَ مَعَ مَكَانتِهِ العِلميّةِ العَاليّةِ التّي شَهِدَ بهَا أَهلُ العِلْمِ في عَصرِهِ وعبَادتِه المَشهُورَةِ، إلاّ أنّهُ كَانَ طَويلَ البُكاءِ شَديدَ الخَوفِ، دَائمَ المُعَاتبَةِ لنفسِهِ على التّقصيرِ والّتفريطِ، وكَان يَتَمثّل بِهذِه الأبيَاتِ:

بَنِي أَبِي بَكرٍ كَثِيرٌ ذُنُوبُهُ فَلَيسَ عَليّ مِن عَوضِهِ إِثمُ
بَنِي أَبِي بَكرٍ غَداً مُتَصدّراً تَعَلّمَ عِلْماً وهوَ لَيسَ لَهُ عِلمُ
بَنِي أَبِي بَكرٍ جَهُودٌ بِنفسِهِ جَهُولٌ بِأمرِ اللهِ أَنّى لَهُ العِلْمُ

---

[1]–إسماعيل ابن كثير الدمشقي، البداية والنّهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، د ط. 1998م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج18، ص523.

2–نفسه، ج18، ص523.

3–نفسه، ج18، ص523.

بَنِي أَبِي بَكرٍ يَرُومُ تَرقِيّاً إِلى جَنّةِ المَأوَى ولَيسَ لَهُ عُذرُ[1]

**د-شيوخه:**

إنّ مِن أَهمّ الأَسبَابِ التّي جَعلَت ابنَ القيّمِ عَارِفاً بِعلومٍ شَتّى تَحوّلهُ إلى دِمشقَ وتَتَلمُذهِ لِطائِفَةٍ مِن عُلمَائهَا فَأَخَذَ عَن أبيهِ عِلْمَ الفَرائِضِ فإنّه كَانَ مُبرَزاً فِيهِ، سَمِعَ الحَديثَ مِن الشّهابِ النّابُلسِي وغَيرِهِ، وأَخذَ العَربيّةَ عَن ابنِ أَبِي الفَتحِ البَعْليّ، وتَلقَى الأُصُولَ والفِقهَ على صَفيّ الدّين الهِندِي وشَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيّةَ، والشّيخ إسمِاعيل بن محمد الحَرّانِي[2].

وقَدْ لازَمَ شَيخَ الإسلامِ ابن تَيميّةَ مُلازَمةً تَامّةً مُنذُ عَودتِهِ مِن مصرَ سَنَة ( 712هـ) إلى وفَاتِهِ سَنَة ( 728هـ)، وكَان يَأخُذُ بأكثَرِ اجتِهادَاتهِ ويَنتصِرُ لَها ويَتوسّعُ في التّدليلِ على صِحّتهَا [3].

كَما تَلقّى ابنُ قيّمِ الجوزيّةِ العِلمَ عَلى كَثيرٍ مِن المَشايِخِ نَذْكُرُ مِنهم عَلى سَبيلِ المِثالِ لا الحَصرِ:

1- أَحمَد بنُ عبدِ الرّحمنِ بنِ عبدِ المُنعِمِ بنِ نَعمَة الحَنبلِي أبَو العَبّاسِ، المَعرُوفُ بالشّهابِ العَابرِ ، لأنّه كَانَ يَعبُرُ الرّؤيَا (تـ 697هـ).

2- محمد ابنُ أبِي الفَتح البَعلَبكِي شَمسُ الدّينِ أبَو عبدِ اللهِ الفَقيهِ النّحوِي (تـ 709هـ).

3- بِنتُ جَوهر، فَاطمَةُ بِنتُ الشّيخِ إبرَاهيم بن مَحمُود بن جَوهَر البَطائِحِي البَعلّي، المُسنِدةُ المُحدّثَةُ (تـ 711هـ).

4- سُليمَان بن حَمزةَ بن أَحمد بن قُدامَة تَقّي الدّين أبُو الفضَلِ المَقدِسيّ الحنبَلِي (تـ 715هـ).

5- محمد بـن عَـبـدِ الرّحمانِ بـــن محمد الأَرمَوِي الشّافِعي صَفيّ الدينِ الهِندِي الفَقيهُ الأُصولِي (تـ 715هـ).

---

1-ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، د ط. بيروت: د ت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، ج4، ص22.

2-ابن قيّم الجوزية، تفسير المعوّذتين، تح: سيد ابراهيم، د ط، د ت، دار الحديث، ص5.

3-نفسه، ص5.

6- إسمَاعِيلُ بـن يُوسُف بـن مَكتُوم القَيسِي الدّمشقِي الشّافِعِي أبُـو الفدَاءِ صَدرُ الدّيـن (تـ 716هـ).

7- عَلِي بن المُظفِر بن إبرَاهِيم بن عُمَر بن زَيدٍ الكَنَدِي عَلاءُ الدّينِ الوَدَاعِي، ويُعْرَفُ بِكاتِبِ ابن وَدَاعَة (تـ 716هـ).

8- أَبِو بِكرٍ بن المُنذِرِ بن أحمَد بن عَبدِ الدّائمِ بن نَعمَةَ المَقدسِي (تـ 718هـ).

9- أَبُو بَكرٍ محمد بن قَاسِم التّونِسِي الشّافِعِي، مَجدُ الدّينِ (تـ 718هـ).

10- عِيسى بن عَبدِ الرّحمنِ بن مَعَالِي بن أَحمَد الصّالِحِي شَرَفُ الدّينِ (تـ 719هـ).

11- وَالِدُهُ أبُو بَكرٍ قَيّم الجُوزيّةِ بن أَيّوبَ (تـ 723هـ).

12- عبدُ اللهِ بن عبدِ الحَليمِ بن عبدِ السّلامِ بن تَيميّةَ النّميرِي أبُو محمد شَرفُ الدّينِ أخُو شَيخِ الإسْلامِ ابنِ تَيميّةَ (تـ 727هـ).

13- أَحمد بـن عبدِ الحَليمِ بـن عَبـدِ السّلامِ بـن تَيميّةَ النَمِيرِي الحَرَانِي ، شَيخُ الإسلامِ تَقّي الدِينِ (تـ 728هـ).

14- إسمَاعِيل بن محمد الفَرّاء الحَرَانِي مَجدُ الدّين (تـ 729هـ).

15- أيّوبُ بن نَعمَة النّابلسِي ثمّ الدّمشقِي الكَحّال ، زينُ الدّين (تـ 730هـ).

16- محمد بن إبرَاهيم بن جَماعَة القَاضِي، بدرُ الدّين الكِنانِي الحَمَوِي الشّافِعِي (تـ 733هـ).

17- يُوسُف بن زَكِي الدّين عبدُ الرّحمَنِ القُضَاعِي الكَلَبِي ، الدّمَشقِي الشّافعِي جَمالُ الدّين المَزّي (تـ 742هـ).

## هـ-ابن القيّم وعلاقته بابن تيميّة:

كَان شَيخُ الإسْلامِ ابن تَيمِيّةَ -قدّسَ اللهُ رُوحهُ- مِن أَشهرِ فُقَهاءِ الحَنابِلةِ، وأَكبرَ مُفكّرِي الإسْلامِ، وأَغزَرِهم نَتاجاً وُلِدَ بِحرّان القَريبَة مِن دِمشق سَنةَ (661هـ) وَقَد بَرعَ في عُلُومِ القُرآنِ والحَـدِيثِ والفِقهِ والكَلامِ وغَيرِ ذلكَ، وكَان يَتَمَتّعُ بِذكاءٍ مُفرِطٍ وذَاكِرَةٍ قَويّةٍ مَكّنَتهُ مِن الحِفظِ، وسُرْعَةِ الاستحضارِ والتّوَسّعِ فِي المَعقُولِ والمَنقُولِ والاطّلاعِ على مَذاهِبِ السّلفِ

والخَلَفِ[1]، وقَد كَان كَثيراً مَا يَجادلُ أهلَ الأهْوَاءِ في عَصرِهِ، وهوَ مَا تَسبّبَ له في العَديدِ من المَشاكِلِ، فَقد كَان كَثِيراً مَا يَتعرّضُ لِلسّجنِ بِسبَبِ ذلكَ، ومع ذلكَ كَان لا يَتخَلّى عَن مُهَاجَمتِهِ لأَصحَابِ البِدعِ، إلى أَن تَوفّهُ اللهُ عَزّ وجَلّ وهو في السّجنِ سَنةَ ( 728هـ)، وَقَد أَخذَ عنهُ العِلمَ عَددٌ كَبِيرٌ مِن السَّاعِينَ إلى تَحصِيلِ المَعرِفةِ والتّفقّهِ في الدّينِ، وكَان ابنُ القيّمِ مِن أَبرَزِ الذينَ أَخَذوا عَنهُ العِلْمَ، فَقدْ لازَمهُ مُنذُ عَودَتِهِ مِن مِصرَ سَنةَ ( 712هـ) إلى أَن مَاتَ؛ أَي أنّ صِلتَـهُ بِه بَـدأَت حِـينَ بَلغَ مِـن العُمُـرِ إحـدَى وعِـشرِيـنَ سَنَـة، سِـنَّ الفُتُوّةِ والتّـفتّحِ النّاضجِ، واستَمرّت حَتى بَلغَ ابنُ القيّمِ نَحو سَبعَ وثَلاثِينَ عَاماً، وقَدْ كَان ابن القيّمِ كَثيرَ الثّنَاءِ عَلى مُعلّمِه ابن تَيميّةَ، وذلكَ رَاجِعٌ لِحبّهِ وتَقدِيرِه لَهُ، كَيفَ لَا وَقدْ كَان لَهُ الفَضلُ بَعدَ اللهِ عَزّ وجَلّ في تَوبَتِهِ، حَيثُ أَشارَ إلى ذلكَ بِقولِهِ:

يَا قَومُ واللهِ العَظِيمُ نَصِيحَةٌ مِنْ مُشفِقٍ وَأَخٍ لَكمْ مِعوَانِ
جَرّبْتُ هذَا كُلّهُ ووقَعتُ فِي تِلكَ الشّباكِ وكُنتُ ذَا طَيرانِ
حَتّى أَتاحَ لِيَ الإلهُ بِفضلِهِ مَن لَيسَ تُجزِيهِ يدِي وَلِسانِي
أَرْضُ حَرّانَ فَيَا أَهـــــلاً بِـمَن قَـــدْ جَاءَ مِن حَـــرَانِ[2]

وكَان لهذهِ المُلازِمةِ أَثرٌ بَالغٌ في نَفسِ ابن قيّمِ الجُوزيّةِ، فَشَاركَ شَيخَهُ في الذّبّ على المَنهَجِ السّلفِي، وحَمَلَ رَايتَهُ مِن بَعدِهِ، وتَحرّرَ مِن كلّ تَبعيّةٍ لِغيرِ كِتابِ اللهِ وَسنّةِ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَليهِ وَسلّم بِفهمِ السّلفِ الصّالحِ، قَالَ الشوكَانِي: (وَليسَ له على غَيرِ الدّليلِ مِعوَلٌ في الغَالِبِ، وقَدْ يَمِيلُ نَادِراً إلى المَذهَبِ الذي نَشأَ عليه، ولكنّه لا يَتجَاسَرُ على الدّفَاعِ في وُجُوهِ الأدِلّةِ بالمَحَاملِ البَارِدَةِ كَمَا يَفعَلُه غَيرُه مِـن المُتَمذهِبِينَ، بَل لابـدّ لَه مِن مُستَنَدٍ فِي ذلكَ، وغَالبُ أبحَاثِه الإنصَافُ والمَيلُ معَ الدّليلِ حَيثُ مَالَ، وعَدمُ التّعوِيلِ عَلى القِيلِ

1–عبد الفتاح لاشين، ابن القيّم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، ط1. بيروت: 1982م، دار الرائد العربي للنشر والتوزيع، ص18

2–بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيّم الجوزيّة حياته أثاره موارده، ط1. المملكة العربية السعودية:د ت، دار العاصمة لنشر والتوزيع، ص131.

والقَالِ، وإذَا استَوعبَ الكَلامَ في بَحثٍ وطَوّلَ ذُيُولَهُ أَتَى بمَا لمْ يَأتِي به غَيرُه، وسَاقَ مَا يَنشرِحُ لهُ صُدورُ الرّاغِبينَ في أَخْذِ مَذاهِبِهم عَن الدّليلِ، وأَضُنّهَا سَرتْ إليهِ بَركَة مُلازَمتِهِ لشَيخِه ابن تَيميّةَ في السَرّاءِ والضَرّاءِ والقِيّامِ مَعهُ في مِحنِه، ومُواسَاتِه بنفسِه وطولِ تَردّدِهِ إليهِ) [1]. وَقد كَان ابن القيّمِ يُنكِرُ التّقليدَ ويُحَارِبُه بِكلّ مَا أُوتِيَ مِن حَولٍ وقُوّةٍ، وهذَا مَا يُؤكّدُ لنَا أنّه كَان مُختَلفاً عن شَيخِهِ ابن تَيميّةَ ولم يَكنْ نُسخَةً مِنه، لَكن هذَا الاختِلاف لمْ يَمنَع ابن القيّم مِن الدّفاعِ عَن أَراءِ شَيخِه ونَشْرِ مَذهَبِه بَينَ النّاسِ، حَيثُ كَان لهُ فَضلٌ كَبيرٌ في بَقاءِ عِلمِ شَيخِ الإسْلامِ على السّاحَةِ.

**و-تلامذته:**

شُهرَةُ الإمَامِ ابـن القَيّمِ رَحِمهُ اللهُ وَمَكانَتُه العِلمِيّةِ، جَعلَت الفُضَلاء يُعظّمونَه ويَتَتَلمَذونَ عَلـيهِ، ويُكبّونَ على الأَخذِ عَنهُ، وقَد كَثُرَ الأَخِذُونَ عَليه، وازدَحمَت مَجالِسُهُ بالأئِمّةِ، وتَلَقّى عَنهُ كَثيرٌ مِن العُلمَاءِ في حَياةِ شَيخِهِ وإلى أنْ مَات، وتَخرّجَ به جَمَاعَةٌ في أنواعِ العُلومِ والفُنونِ[2].

ومِن أَشهَرِ تَلامِذتِهِ:

1 -محمد بن أَحمَد بن عَبدِ الهَادِي المَقدِسِي الحَنبَلِي شَمسُ الدّينِ (تـ 744هـ).

2 محمد بن أَحمَد بن عُثمَان بن قَايمَاز الذّهبِي التّركمَانِي الشّافِعِي (تـ 748هـ).

3 -عبدُ اللهِ بن محمد بن قَيّمِ الجُوزِيّةِ شَرفُ الدّينِ (تـ 756هـ).

4- عَلي بن عَبدِ الكَافِي بن عَلي بن تَمام السَّبكِي تَقّي الدّينِ أبو الحَسنِ (تـ 756هـ).

5- محمد بن محمد بن أَحمَد بن أَبِي بَكرٍ القرشِي المَقرِي التّلَمسَانِي (تـ 759هـ).

6- صَلاحُ الدّينِ خَليلُ بن أَيبك بن عَبدِ الله أبُو الصّفا الصّفدِي الشّافِعِي (تـ 764هـ).

7- إبراهِيم بن محمد ابن قَيّمِ الجُوزِيّة بُرهَانُ الدّينِ (تـ 767هـ).

---

1-الشوكاني محمد بن علي، البدر الطالع، ط1. القاهرة: د ت، دار السعادة للنشر والتوزيع، ج2، ص143.

2-أبو عبد الرحمان عبد المجيد جمعة الجزائري، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقّعين، ط1، القاهرة: 2000م، دار ابن القيّم للنشر و التوزيع، ص75.

8- إسمَاعِيل بن عُمر بن كَثِير القرشِي ، الشّافِعِي أبُو الفَدَاء عِمادُ الدّين (ت 774هـ).

9- عَبدُ الرّحمَنِ بــن أَحمَد بــن عَبدِ الرّحمَــن زَيـنُ الدّيـن، أبُـو الفـَرَج ابـن رَجَب الحَنبَلِي (ت 795هـ).

10- محمد بنُ عَبدِ القَادرِ بن مَحيي الدّين عُثمَان النّابُلسِي شَمسُ الدّين أبُو عَبدِ اللهِ الحَنبَلي (ت 797هـ).

11- محمد بنُ محمد بن محمد بن الخضَر الغَزّي الشّافِعي (ت 808هـ).

12- محمد بن يَعقُوب بن محمد مَحي الدّين أبو الطّاهِرِ الفَيروز آبَادي الشّافِعِي (ت 817هـ).

**ز -مؤلفاته:**

صَنّفَ الإمَامُ ابن القيّم – رَحمهُ اللهُ- تَصَانيفَ كَثيرةً في مُختلَفِ العُلومِ، وقَدْ جَمعهَا الشّيخُ العَلاّمةُ بَكر بنُ عبدِ اللهِ أبُو زَيد فِي كِتابِهِ (ابن قيّمِ الجُوزيّة: حَياتُه، أثَارُه، مَوارِدُه) وقَدْ بَلغتْ 98 كِتَاباً سَطّرهَا هذَا العَالمُ الفَذّ بِقلمِهِ العَميقِ، وأُسلُوبِهِ السّاحرِ [1].

وسَنقْتَصِرُ هنَا على ذِكْرِ كُتبِه المَطبوعَةِ، مِن غيرِ تَفصيلٍ فِي التّعريفِ بِها؛ لأنّ هذا يَحتَاجُ إلى دِراسَةٍ مُستَقِلّةٍ، وقَدْ بُذِلَتْ فيها جُهودٌ تُغنِي عن التّكرَارِ:

1- اجتِماعُ الجُيوشِ الإسلَامِيّةِ عَلى غزوِ المُعطّلةِ والجَهميّةِ.

2- أَحكَامُ أَهلِ الذّمَةِ.

3- أَسرَارُ الصّلاةِ والفَرقُ والمُوازَنةُ بَينَ ذَوقِ الصّلاةِ وَالسّمَاعِ.

4- إعلَامُ المُوَقّعينَ عَن رَبّ العَالَمينَ.

5- إغاثَةُ اللّهفَانِ مِن مَصائِدِ الشّيطَانِ.

6- إغَاثَةُ اللّهفَانِ فِي حُكْمِ طَلاقِ الغَضبَانِ.

[1]-ينظر: بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيّم الجوزيّة حياته آثاره موارده، ص197.

7- بَدَائِعُ الفَوَائِدِ.

8- التّبيَانُ فِي أَقسَامِ القُرآنِ.

9- تُحفَةُ المَودُودِ فِي أَحكَامِ المَولُودِ.

10- تَهذِيبُ مَختصَرُ سُنَنِ أبِي دَاودَ.

11- جَلاءُ الأَفهَامِ فِي الصّلاةِ والسّلامِ عَلى خَيرِ الأَنامِ.

12- حَادِي الأَروَاحِ إلَى بِلادِ الأَفرَاحِ.

13- حُكمُ تَارِكِ الصّلاةِ، وَيُسَمّى : كِتَابُ الصّلَاةِ.

14- الدَّاءُ وَالدّوَاء، المَعرُوفُ بِاسمِ: الجَوابِ الكَافِي لِمنْ سَأَلَ عَن الدّواءِ الشّافِي.

15- رِسَالةُ ابنِ القَيّمِ إلى أَحدِ إِخوَانِهِ.

16- الرّسَالةُ التّبُوكِيّةُ.

17- رَوضَةُ المُحِبّينَ ونُزهَةُ المُشتَاقِينَ.

18- الرّوحُ.

19- زَادُ المَعادِ فِي هَدِي خَيرِ العِبادِ.

20- شِفاءُ العَلِيلِ فِي مَسائِلِ القَضَاءِ والقَدرِ والحِكمَة والتّعلِيل.

21- الصّوَاعقُ المُرسَلةِ على الجَهمِيّةِ والمُعطّلَةِ.

22- طريقُ الهِجرَتينِ وبَابُ السَعادَتينِ.

23- الطّرقُ الحَكِمَية فِي السيَّاسَةِ الشّرعِيةِ.

24- عِدّةُ الصّابِرينَ وذَخيرَةُ الشّاكِرينَ.

25- فَتْيَا فِي صِيغَةِ الحَمدِ.

26- الفُرُوسِيّةُ.

27- فَوائِدُ حدِيثِيّة.

28- الفَوَائِدُ.

29- الكَافِيةُ الشّافِيةُ فِي الانتِصارِ للفِرقَةِ النّاجِيةِ، وهي القَصيدَةُ النّونِيّة.

30- كَشْفُ الغِطاءِ عن حُكمِ سَمَاعِ الغِناءِ، وهوَ كِتابُ: الكَلامِ على مَسأَلةِ السّمَاعِ.

31- لَامِيّةُ ابنِ القَيّمِ.

32- مَدَارِجُ السّالِكينَ بينَ مَنازِلِ إيّاكَ نَعبدُ وإيّاكَ نَستعِينُ.

33- مِفتَاحُ دَارِ السّعادَة ومَنشورُ وِلايةِ العِلمِ والإرَادَةِ.

34- المَنارُ المَنيفُ فِي الصّحِيحِ وَالضّعِيفِ.

35- هِدَايةُ الحَيَارَى فِي أَجوبَةِ اليَهودِ والنّصَارى.

36- الوَابِلُ الصَيّبُ وَرافِعُ الكَلِمِ الطّيّبِ.

## ح-ثناء العلماء عليه:

لَقدْ بَرعَ الإمامُ ابنُ القيّمِ-رَحمَهُ اللهُ- فِي أَنوَاعِ العُلُومِ وَمهَرَ في شَتّى الفُنُونِ، قَد ضَرَبَ في كُلّ فَن مِن العِلمِ بِسَهْمٍ وَافرٍ، وهذَا مَا جعلَ عَدداً غيرُ قَليلٍ مِنَ العُلَماءِ يُسهِبونَ فِي الثّنَاءِ عليهِ، وهذهِ مَجمُوعةٌ مُختَصَرةٌ مِن الأَقوَالِ التّي تُمجّدُ الإمَامَ:

1) قَالَ الإمَامُ ابن كَثِير : ( سَمِع الحَديثَ، واشْتَغلَ بِالعِلم، وبَرَعَ فِي عُلومٍ مُتَعدّدةٍ، لَاسيّمَا عِلْمَ التّفسيرِ والحَديثِ والأصْلَينِ، ولمّا عَادَ الشّيخُ تَقيّ الدّينِ ابنِ تَيمِيّةَ مِن الديّارِ المِصريّةِ فِي سَنةَ اثنَتَي عَشرَ وسَبعُمَائةَ لَازَمهُ إلى أنْ مَاتَ الشّيخُ، فَأَخَذَ عنهُ عِلماً جَمّاً، مَع مَا سَلفَ لهُ مِن الاشْتِغَالِ، فَصارَ فَرِيداً فِي بَابهِ فِي فُنُونٍ كَثيرَةٍ، مَع كَثرةِ الطّلبِ لَيلاً وَنهَاراً، وَكثْرةِ الصّلاةِ والابْتِهالِ،(...) وَكُنتُ مِن أَصحَبِ النّاسِ لهُ، وأَحَبَ النّاسِ إليهِ ، ولَا أَعرِفُ مِن أَهلِ العِلمِ فِي زَمانِنَا أَكثرَ عِبادَةً مِنهُ)[1].

2) وَقالَ ابنُ رَجَب: ( وَتفقّهَ فِي المَذهَبِ، وبَرَعَ وَأفتَى، ولَازَمَ الشّيخَ تَقيّ الدّينِ، وَأَخذَ عنهُ، وتَفنّنَ فِي عُلومِ الإسْلَامِ، وكَانَ عَارِفاً بِالتّفسِيرِ لا يُجَارَى فِيه، وبِأُصولِ الدّينِ وإليهِ فِيهمَا المُنتَهَى، والحَدِيثِ ومَعانِيهِ وفِقهِهِ، ودَقَائقِ الاستِنبَاطِ مِنهُ،لَا يُلْحَقُ في ذلكَ

1-إسماعيل ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، ج18، ص 523.

وبِالفِقهِ وأُصُولِهِ، وبِالعَربيّةِ، ولَه فيهَا اليَدُ الطّولَى، وبِعلْمِ الكَلامِ والنّحوِ وغيرِ ذلكَ، وكَان عَالِماً بِعلمِ السّلُوكِ، وكَلامِ أهلِ التّصوّفِ، وإشَارَاتِهِم، ودَقَائِقِهِم، لَه فِي كُلّ فنَ من هذهِ الفُنونِ اليَدُ الطّولى) [1].

3) وَقالَ ابنُ العِمادِ الحَنبَلي: ( الفَقيهُ الحَنبلِي بِلْ المُجتَهِدُ المُطلِق المُفسّرُ النّحوِيّ الأُصُولِيّ المُتكلّمُ)[2].

4) وأَمّا تِلميذُهُ الصّفدِي فَقدْ قَالَ فِي تَرجَمَتِهِ: ( اِشتَغلَ كَثِيراً ، ونَاظَرَ واجتَهدَ وأَكَبّ عَلى الطّلبِ، وصَنّفَ، وصَارَ مِن الأئِمّةِ الكِبارِ، في عِلمِ التّفسيرِ وَالحَديثِ وَالأُصُولِ، فِقْهاً وَكلَاماً، والفُروعِ والعَربيّةِ، ولِمْ يُخَلّفْ الشّيخُ العَلّامةُ تَقيّ الدّينِ ابن تَيميّةَ مِثلَهُ) [3].

5) قَالَ القَاضِي بُرهَانُ الدّينِ الزُّرّعِي:( مَا تَحتَ أَديمِ السّمَاءِ أَوسَعَ مِنهُ عِلماً) [4].

**ط-وفاته:**

تُوَفّيَ -رَحِمهُ اللهُ- لَيلَةَ الخَميسِ ثَالثِ عَشرَ رَجَب وَقْتَ آذانِ العِشاءِ سَنةَ (751هـ)، وبهِ كَمَلَ لَه مِن العُمرِ سِتّونَ سَنةً. وصُلّيَ عَليهِ مِن الغَدِ بِالجَامِعِ الأَمويّ عُقَيبَ صَلاةِ الظّهرِ، ثُمّ بِجامِعِ جَـــرَاحَ، ودُفِنَ بِمقبرَةِ البَابِ الصّغِيرِ عِندَ وَالِدَتِهِ -رَحِمَهُمَا اللهُ- ، وكَانتْ جَنَازَتُهُ حَافِلةً، شَهِدَهَا القُضَاةُ والأَعيَانُ والصّالِحونَ مِن الخَاصّةِ والعَامّةِ، وَتَزاحَمَ النّاسُ عَلى حَمـلِ نَعشِهِ، ورُئِيَتْ لَه مَنَامَاتٌ كَثيرَةٌ حَسنَةٌ -رَحِمَهُ اللهُ-[5].

---

1-عبد الرحمان بن أحمد بن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ج5، ص 171.

2-عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، ابو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح:عبد القادر الأرناؤوط- محمود الأرناؤوط، ط1، دمشق: 1986م، دار ابن كثير، ج8، ص287.

3-أبو عبد الرحمان عبد المجيد جمعة الجزائري، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقّعين، ص71.

4-ابن قيّم الجوزية، تفسير المعوّدتين، ص6.

5- أبو عبد الرحمان عبد المجيد جمعة الجزائري، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقّعين، ص49.

# الفصل الأوّل: باب الأسماء.

*المبحث الأوّل: الأسماء المرفوعة.

*المبحث الثّاني: الأسماء المنصوبة.

*المبحث الثّالث: الأسماء المجرورة.

*المبحث الرّابع: التّوابع.

## المبحث الأوّل: الأسماء المرفوعة

### أ) المبتدأ والخبر:

المبتدأ اسم صريح أو مصدر مَؤُولٌ يُبتدَأُ الكلام به ولذلك يسمى مبتدأ أي مُبتدَأ به الكلام[1]، أمّا الخبر فهو الجزء الذي حَصَلتْ به الفائدة مع المبتدأ[2].

يرى ابن القيّم أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفةً أو مخصوصاً بضربٍ من ضروب التخصّيصِ بوجهٍ تحصل فيه الفائدة من الإخبار عنه، فإن انْتفَتْ عنه وجوه التخصّيص بأجمعها فلا يُخبَرُ عنه إلّا أن يكون الخبر مجروراً مفيداً معرفة، مقدّما عليه بهذه الشروط الأربعة، لأنّه إذا تَقدّمَ وكان معرفة صار كأنّ الحديث عنه وكأنّ المبتدأ المُؤخّر خبر عنه[3]، وعلى هذا فإن لم يكن الخبر مفيداً لم تُفِدْ المسألة شيئاً، وكان لا فرق بين تقديم الخبر وتأخيره، كما إذا قُلتَ في الدنيا رجل، فلا فائدة من قولك: رجل في الدنيا. فهنا لم تمنع الفائدة بتقديم ولا تأخير، وإنّما امتَنَعَتْ من كون الخبر غير مفيد[4] .

وفي هذا توجيه ابن القيّم لعلاقة الإسناد بين عنصري الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) والذي وافق فيه إمام النّحو سيبويه الذي جعل مَنَاطَ الصّحةِ الفائدة [5]. وأَحْسنُه إذا اجتمعَ معرفةً ونكرةً أن تَبدأَ بالأعراف، وهو أصل الكلام[6].

وفي حَدِيثِ ابن القيّم عن أحوال خبرِ المبتدأ يَرَى أنّه يَأتِي إمّا مفرداً أو جملةً، وهو بذلك لم يَخرُج عمّا قاله ابن مالك:

---

1-محمود حسني مغالسة، النحو الشافي، ط3. بيروت: د ت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ص162.

2-محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ط20. القاهرة: 1980م، دار التراث، ج1، ص201.

3-ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، د ط. بيروت- لبنان ، حلب- سورية : د ت، دار الشرق العربي، ج2، ص356.

4-نفسه، ج2، ص356.

5-نفسه، ج2، ص355.

6-عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988م، مكتبة الخانجي، ج2، ص82.

ومفرداً يَأتِي ويَأتِي جملةً حاويةً معنى الذي سِيقَتْ لهُ[1]

ويُضِيفُ ابن القيّم: "فإن كان جملةً فإمّا أن يكون نفس المبتدأ أو غيره، فإن كان نفسُ المبتدأ لم يَحتَج إلى رابطٍ يربطها به، إذ لا رابط أقوى من اتّحادهما نحو: (قولي الحمد لله). ونحو: (هو الله أحد)، إذ قدّر (هو) ضمير الشأن[2].

فأمّا الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا [3]، والمخاطب يَعرِفُ أنّ الخبرَ مُسندٌ إلى المبتدأ أو أنّه هو نَفسهُ.

## ب) الفاعل (حذف الفاعل):

الأَصلُ في الفاعل ألّا يُحذَفَ لأنّه أساسي [4]، غير أنّ ابن القيّم يَقولُ بجوازِ حذفه، فهو يرى أنّ الطريقة المعهودة في القرآن هي أنّ أفعالَ الإحسانِ والرّحمةِ والجودِ تُضَافُ إلى الله سبحانه وتعالى، فيُذْكَرُ فاعلها منسوبة إليه ولا يُبْنَى الفعل معها للمفعولِ، فإذا جِيْءَ بأفعال العدلِ والجزاءِ والعقوبةِ حُذِفَ الفاعل وبُنِيَ الفعل معها للمفعولِ [5] ، وشَاهِدُ ذلك كما ذَكرَ ابن القيّم قوله تعالى حكايةً عن مؤمني الجِنّ: ﴿ وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرّٞ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ الجنّ 10، فَحَذفُوا فاعل الشّرِ ومُرِيْدَهُ وصَرّحُوا بمُرِيدِ الرّشدِ، ونظيره في الفاتحة: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الفاتحة 7، فذَكرَ النّعمةَ مضافة إليه سبحانه، ولمّا ذَكرَ الغَضبَ حَذَفَ الفاعل وبَنَى الفعل للمفعول فقال: (المغضوب عليهم) والضّلالُ مَنْسُوبٌ إلى من قام به والغضبُ مَحذُوفٌ

1- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا في علوم النحو والصرف، ط1. انواكشوط- موريطانيا: 2003م، ص51.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص38.

3-محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص202.

4-محمود حسني مغالسة، النحو الشافي، ص140.

5-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص235.

فاعلهُ ، ومِـثلُه قول الخَضرِ في السّفيـنة: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ الكهف 79. وفي الغلامين: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسۡتَخۡرِجَا كَنزَهُمَا رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ﴾ الكهف 82. ومِثلُه قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ الحجرات7. فَنَسبَ هذا التّزيين المحبوبِ إليه، وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلۡبَنِينَ﴾ آل عمران 14. فَحُذِفَ الفاعل المزيّن ومثلُه قول الخليل: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ٨٠ وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحۡيِينِ﴾ الشعراء 81/78. فَنَسَبَ إلى ربّه كلَّ كَمالٍ من هذه الأفعال، ونَسبَ إلى نفسهِ النّقصَ منها وهو المَرضُ و الخَطيئةُ وهذا كثيرٌ في القرآن[1] .

1-السابق، ج2، ص236/235.

## المبحث الثاني: الأسماء المنصوبة

### أ) المفاعيل:

### 1/ المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو: المَصدرُ المُنْتَصَبُ توكيداً لعاملِهِ، أو بياناً لنوعهِ، أو عددهِ، نحو: (ضَربتُ ضَرباً، وسِرتُ سَيرَ زيدٍ، وضَربتُ ضَربتينِ)، وسُمِّيَ مفعولاً مطلقاً لصِدقِ المفعول عليه غير مُقَيَّدٍ بحرفِ جرٍ ونحوهُ، بخلاف غيرِه من المفعولاتِ[1].

وقد تَحَدّثَ ابن القيّم في كتابه عن سَببِ تَأكيدِ الأمر بالسّلام على النّبي–صلّى الله عليه وسلّم– بالمصدر دُونَ الصّلاةِ عليه في قوله تعالى: ﴿ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ الأحزاب 56[2]، أنّ التّوكيدَ واقعٌ على الصّلاة والسّلام، وإن اخْتَلَفَ جِهةُ التّأكيد؛ فإنّه سبحانه وتعالى أَخبرَ في أوّل الآية بصلاته عليهِ، وصلاة ملائكتِه عليه، مؤكّداً لهذا الإخبار بحرف "إنّ" مخبراً عن الملائكةِ بصيغة الجمع المضاف إليه، وهذا يُفِيْدُ العمومَ والاستغراقَ، فإذا اسْتَشْعَرَتْ النّفوسُ أنّ ذلك شأنه –صلّى الله عليه وسلّم– عند الله، وعند الملائكة، بَادَرَتْ إلى الصّلاة عليه، وإن لم تُؤْمَرْ بها، بل إذا جاء مُطلقُ الأمرِ، بَادرتْ وسَارعتْ إلى موافقةِ الله وملائكتِه في الصّلاة عليه –صلوات الله وسلامه عليه– فلم يَحتجْ إلى تَأكيدِ الفعل بالمصدر، ولمّا خلا السّلامُ من هذا المَعنى، وجاء في حَيّزِ الأمرِ المجرّد دُونَ الخبر حَسُنَ تأكيدُه بالمصدر؛ ليَدُلَّ على تحقيقِ المعنى وتثنيتهِ، ويَقُومُ تأكيدُ الفعلِ مقامَ تكريرِه، كما حصلَ التّكريرُ في الصّلاة خبراً وطلباً، فكذلك حَصلَ التّكريرُ في السّلام فعلاً ومصدراً، فتأمّلهُ فإنّه بديعٌ جداً[3].

---

1–محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج2، ص169.

2–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص392.

3–نفسه، ج2، ص393.

## 2/ المفعول فيه(وهو المسمّى ظرفا):

يقول ابن مالك:

الظرفُ: وقتٌ، أو مكانٌ، ضمّنَا ((في)) باطّرادٍ، كَهُنَا أَمكثُ أَزمنَا

فالظّرفُ: ماضُمِّنَ مَعنى(في) باطّرادِ من اسم وقتٍ أو اسم مكانٍ، أو اسمٌ عُرِضَتْ دلالته على أحدهما، أو جار مجراه. فالمكانُ والزّمانُ، كـ ( أمكث هنا أزمنا) [1].

وقد جاء في بدائع الفوائد أنّ: الزمان عبارةٌ عن مُقَارَنَةِ حادثٍ لحادثٍ؛ مقارنةُ الحادث من الحركةِ العُلويَةِ للحادثِ من حركاتِ العبادِ، ومعياراً له، ولهذا سمّاه النّحاةُ (ظرفاً) لأنّه مِكْيَالٌ ومِعيَارٌ يُعلَمُ به مقدارَ الحركةِ، والفعلِ، وتقدّمِه، وتأخّرِه، وقربِه، وبعدِه، وطولِه، وقِصَرِه، وانقطاعِه، ودوامِه[2] .

ويرى ابن القيّم أنّ الإخبارَ عن الجثثِ بظرفِ الزّمانِ جائزٌ إذا كان الزّمان يَسَعُ مدّتَها ومَثّلَ لذلك بقوله: نَحنُ في المئة الثّامنةِ، عِلْماً بأنّ جمهورَ النّحاة لا يُجِيْزُوْنَ ذلك فهم يُؤَوّلُونَ: اللّيلة الهلال بـ: طلوع الهلال اللّيلة[3] ؛ وعلى هذا فإنّ ابن القيّم يَرُدُّ تكلّفَ الحذف الذي تَأَوَّلَهُ البصريون فإذا قُلْتَ: اللّيلة الهلال، صَحَّ ولا حاجةَ بك إلى إضمارِ: اللّيلة طلوعُ الهلالِ[4] .

---

1-عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط. بيروت: د ت، المكتبة العصرية، ج2، ص231.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص45.

3-جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1. مكة: 1319هـ، المطبعة الميرية، ص29.

4-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص46.

## 3/ المفعول له( المفعول لأجه):

المفعول من أجله –ويُقَالُ "المفعول لأجله"، و"المفعول له"– هو في اصْطلاحِ النّحاة عبارةٌ عن (الاسمِ، المنصوبِ، الذي يُذكَرُ بَياناً لسببِ وُقوعِ الفعلِ). وقَوْلُنَا: (الاسم) يَشْمَلُ الصّريحَ، والمُؤَوَّلُ به[1] .

يـرى ابن القيّم أنّ المفـعولَ من أجلِـه لا يكونُ منصوباً إلّا بثلاثة شروطٍ: أن يكون مَصـدراً، وأن لا يكونَ من أفعالِ الجوارحِ الظّاهرةِ، وأن يكونَ من فِعْلِ الفاعلِ المُتَقَدّم ذِكرُهُ نَحوَ: جاء زيدٌ خوفاً مثلاً ورغبةً، ولو قُلتَ جاء قراءةً للعلمِ وقتلاً للكافرِ لم يَجُزْ لأنّها أفعالٌ ظاهرةٌ[2] .

كما يرى ابن القيّم أنّ المفعولَ له هو عِلّةُ الفعلِ وهي إمّا: عِلّةٌ فاعليّةٌ أو غَائبَةٌ، كلاهما يَنْتَصِبُ على المفعولية تَقولُ: فَعَلْتُ ذلك خوفاً، وقَعَدْتُ عن الحرب جبناً، وأَمسكَ عن الإنفاقِ شُحّاً، فهذه أسبابٌ حاملةٌ على الفِعلِ والتَّركِ؛ لأنّها هي الغاياتُ المقصودةُ منه، تَقولُ: ضربتُه تأديباً، وزُرتُه إكراماً، وحَبستُه صِيّانةً، فهذه مَطلوبةٌ من الفعلِ، وإذا ثَبتَ هذا فالمُعَلَّلُ إذا ذُكِرَ الفعلُ، طَلَبَ المخاطبَ منه الباعثَ عليه؛ لما في النّفوس من طَلَبِ الأسباب والغاياتِ في الأفعالِ الاختياريّة، شاهداً أو غائباً، فإذا ذُكِرَ الباعثُ أو الغايةُ، وهو المُرادُ من الفعلِ كان خبراً بأنّ هذا هو مقصودُه وغايتُه والباعثُ له على الفعلِ، فكان اقْتِضَاءُ الفعل اللّفظي، كاقتضاءِ الفعلِ الذي هو حَدثٌ له، فَصَحَّ نَصبُهُ له كما كان واقعاً لأجلِهِ[3] .

---

1– محمد الصغير بن قائد بن أحمد العبادلي المقطري، الحلل الذهبية على التحفة السنّية، ط3. اليمن:2007، مكتبة الإمام الألباني للنشر والتوزيع، ص270.

2–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص321.

3–نفسه، ج2، ص322.

## ب) الاستثناء :

هو في اصطلاحِ النحّاةِ عبارةٌ عن الإخراج (الإخراج ب"إلّا" أو إحدى أخواتها، لشيءٍ لولا ذلك الإخراجُ لكان داخلاً فيمَا قَبلَ الأداةِ) ومِثلُهُ قولك: (نَجحَ التلاميذُ إلّا عامرُ) فقد أَخرَجتَ بقولك :(إلّا عامرُ) أحدَ التّلاميذِ، وهو عامرُ، ولولا ذلك الإخراج لكان عامرُ داخلاً في جملة التّلاميذ الناجحينَ[1] .

خَصَّصَ ابن القيّم في كتابه فصلاً مطوّلاً تحدّثَ فيه عن الاستثناءِ في كتاب الله –عزّ وجلّ– مُحاولاً جمعَ آراء النحّاة والمفسرينَ في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ النمل 65. فهذه الآية تَحْتَمِلُ الاستثناءَ المتّصلِ والاستثناءَ المنقطعِ في نَظرِ النحّاةِ والمفسّرينَ، فعَلى عَكْسِ الزّمخشري الـذي حَمَلَ الآية على الاستثناءِ المُنقطِعِ ، فـقد جَعَلَ (مـن) اسماً مَوصولاً فـي مَحلِ رفعِ فاعلِ (يَعلَمُ)، و (الغَيبَ) مفعولٌ به لـ (يَعلمُ) ولفظُ الجلالةِ بَدلاً من (من) الموصولة وهو استثناءٌ مُنقطعٌ؛ لأنّ المستثنى (الله) ليس من جِنْسِ المستثنى منه[2]، يرى ابن القيّم أنّ الاستثناء متّصل[3].

وذَكَرَ ابن مَالك أنّ الصّحيحَ عندهُ أنّ الاستثناءَ في الآية مُتّصِلٌ، و(في) مُتَعَلّقٌ بفعلٍ غير استقرّ من الأفعال المنسوبةِ حقيقةً إلى الله تعالى، وإلى المخلوقينَ كَذَكَرَ ويَذْكُرُ كأنّه قيل: لا يَعلَم من يُذْكَرُ في السماواتِ و الأرضِ الغيبَ إلّا اللهُ، ثمّ حُذِفَ الفعلُ والمضافُ، واستُتِرَ الضميرُ؛ لكونِه مرفوعاً، وهذا على تَسلِيمِ امتناعِ إرادةِ الحقيقةِ والمجازِ في حالٍ واحدةٍ.

وقد وجد ابن القيّم في توجيه ابن مالك للآية تكلّفاً واضحاً لا حاجة للمعنى القرآني به من وجوه:

---

1–محمد الصغير بن قائد بن أحمد العبادلي المقطري، الحلل الذهبية على التحفة السنّية، ص207.

2–جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط1. الرياض: 1998م، مكتبة العبيكان، ج4، ص466.

3–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص63.

الأوّل: ليس في الآية اسْتِعْمَالٌ للفظٍ في حقيقتِه ومجازِه وهي في معنَى: لا يَعلَمُ أَحدٌ الغَيبَ إلّا اللهُ.

الثّاني: حَذْفُ عاملِ الظّرفِ لا يَجوزُ إلّا إذا كان كوناً عامّاً أو استقراراً عامّاً.

الثّالث: إدّعاؤه أنّ عاملَ الظّرف (استقرار) مضافٌ إلى ذِكْرٍ مَحذُوفٍ استغنَى به عن المضاف إليه لا نظيرَ له.

الرّابع: ادّعَاؤُه إضافة شيءٍ مَحذُوفٍ إلى شَيءٍ مَحذُوفٍ، فهذا ممّا يُصَانُ عَليهِ الكلامُ الفَصيحُ، فَضلاً عن كلامِ ربّ العالمينَ[1].

وقد تحدّث ابن القيّم عن مذاهبِ النّحاة في المستثنى من أيّ شيءٍ هو مخرجٌ؟ ففي الوقتِ الذي يَجْعَلُ مذهبُ الفرّاءِ المستثنَى مُخرجٌ من الحُكمِ نفسِه، يَرَى مذهبُ الكِسائيّ أنّ المُستثنَى مُخرجٌ من المُستثنَى منه وهو المَحكومُ عليهَ فقط، ومذهبُ الجّمهورِ أنّه مُخرجٌ منهمَا معاً، وهو الصّوابُ عند ابن القيّم؛ أي أنّ الإخراجَ من الاسمِ والحُكمِ، فالاسمُ المُستثنَى مُخرجٌ من المُستثنَى منه، وحُكمُه مُخرَجٌ من حُكمِهِ[2].

## ج) الحال:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصب مفهم "في حال" كفرداً أذهبُ[3]

فالحال هو الوَصفُ، الفضلةُ، المنتصبُ، للدّلالةِ على هيئةٍ نحو(فرداً أذهبُ) ف(فرداً) حالٌ؛ لوجود القيودِ المذكُورةِ فيه [4].

وتحدّثَ ابـن القيّم عـن أقـسامِ الحالِ وذَكرَ أنّها أربعةٌ: مُقَيَّدَةٌ، ومُقَدَّرَةٌ، ومُؤَكَّدَةٌ ومُوَطَّئَةٌ، فإذا كانت الحـالُ صفةٌ لازمةٌ للاسم كان حمـلها عـليه على جهةِ النّعت أولى بـها، وإذا كانت مُساويةً للفعل غيرَ لازمةٍ إلا في وقتِ الإخبار عنه بالفعل ولا تكون إلا

1-السابق، ج3، ص63.

2-نفسه، ج3، ص57.

3- ابن مالك، ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا في علوم النحو والصرف، ص110.

4- محمد محيّ الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج2، ص242.

مشتقّة من فعلٍ؛ لأنّ الفعل حركةٌ غير ثابتةٍ، وقد تَجِيْءُ غير مشتقّةٍ ولكن في معنى المُشتقِ كقولهِ –صلّى الله عليه وسلّم– : (وأحياناً يَتَمَثَّلُ لي المَلِكُ رجلاً)، فقولُه (رجل) بقوّةٍ: متصوّراً بهذه الصورة، أمّا قولُهم: جاءَني زيدٌ رجلاً صالحاً، فالصّفة وَطّأَت الاسم للحال، ولولا(صالحاً) ما كان(رجل) حالاً، وكذلك قوله تعالى:﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ الأحقاف 12[1] .

ومَعنى الحَال في قولِه تَعالى: ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ الأحقاف 12، فـ (لساناً) حالٌ من كتابٍ، وصَحّ انْتِصَابُ الحال عنه، مع كونِه نكرةً؛ لكونهِ قد وُصِفَ، والنّكرَةُ إذا وُصِفَتْ، انْتُصِبَ عنها الحَال؛ لتخصّصهَا بالصّفة، كما يَصِحُّ أن يُبْدَأَ بها[2].

وتحدّث ابن القيّم عن الحالِ المؤكّدةِ بقولِه: فهي أن يكونَ معنَاها كمعنى الفِعلِ؛ لأنّ التّوكيدَ هو المُؤكّدُ في المعنى، وذلك نحو قولهم: (قُمْ قائماً)، و(أنا زيدٌ معروفاً)، هذه هي الحال المؤكّدة في الحقيقةِ[3] وليس المُرادُ بقول النّحاة حالٌ مؤكّدةٌ ما يُريدُونَ بالتّأكيدِ في باب التّوابع، فالتّأكيدُ المُبَوَّبُ له هناكَ أَخَصُّ من التّأكيد المُرادُ من الحال المؤكّدة، وإنّما مرادهم بالحالِ المؤكّدةِ المُقرّرَةِ لمَضمونِ الجملة بِذكْرِ الوصفِ الذي لا يُفارِقُ العَامِل ولايَنفكُّ عنه، وإن لم يكن مَعنى ذلك الوصفُ هو معنى الجملةِ بعينِه، وهذا كقولِهم: زيدٌ أبُوكَ عَطوفاً؛ فإنّ كونه عطوفاً ليس معنى كونِه أباهُ، ولكن ذِكْرُ أبُوتِه تُشْعِرُ بما يُلازِمهَا من العَطفِ، وكذلك قوله: ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ فاطر 31. فإنّ (مابينَ يَديهِ) حقٌّ، والحَقُّ يُلازِمه تَصديقُ بَعضهِ بَعضاً[4].

كما تحدّثَ ابن القيّم عن الحال المُتداخِلةِ ورَجّحَ وقُوعَها إذا كانت إحدَى الحَالينِ مُتضَمّنةً الأخرى، نحو: جَاء زيدٌ راكباً مُسرعاً، وكذلك يَعمَل في الظّرفينِ، إذا تَضَمّنَ أحدُهما

1–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص323.
2–نفسه، ج2، ص323.
3–نفسه، ج2، ص325.
4–نفسه، ج2، ص327.

الأخرَ، نحو: سِرْتُ يومَ الخميسِ بُكرةً. ولا يجوز أن يَعملَ عاملٌ واحدٌ في حالينِ، ولا ظَرفينِ إلا أن يَتداخلَا، ويَصِحُّ الجمعُ بينهما نحو قولِك: زيدٌ مسافراً يومَ الخميسِ ضَحْوَةً، لأنّ الضّحوَة داخلةٌ في اليومِ [1].

وأمّا الحالُ اللّازمةُ، فهي كقولِهم: خَلقَ اللهُ الزّرافةَ يديها أطول من رجليها[2].

## المبحث الثالث:الأسماء المجرورة

### أ) الإضافة:

الإضافةُ أن تُضِيفَ اسماً إلى اسمٍ آخر، وهي نوعانِ رئيسانِ: الإضَافَةُ المعنويّةُ، والإضافة اللّفظيةُ[3]. وهي تُفِيدُ التّخصيصَ والتّشريفَ عند ابن القيّم[4] .

وجَاء في البَدائِعِ أنّ الإضافةَ إلى اسمِ اللهِ كما وَرَدَتْ في القرآن نوعانِ:

الأوّل: إضافةُ مفعولٍ إلى فَاعِلِهِ، والثّاني: إضافةُ صفةٍ إلى المَوصوفِ بها [5]. وأنّ إضافة المَوصوفِ إلى الصّفةِ في قوله تعالى: ﴿ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾ الواقعة 95، وقوله تعالى: ﴿ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾ التكاثر 5، هي من إضافةِ الجنسِ إلى نوعِهِ [6]، وليس مِن إضافةِ الشّيء إلى نَفسِهِ، فالحقّ خالصُ الشّيء وحَقيقتُهُ، فَجَرَى مَجرَى إضافةِ البَعضِ إلى الكل[7].

---

1-السابق، ج2، ص332.

2-نفسه، ج1، ص175.

3-محمود حسني مغالسة، النحو الشافي، ص364.

4-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص67/66.

5-نفسه، ج2، ص388.

6-نفسه، ج3، ص62.

7-أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د ط. مصر: د ت، المكتبة العلمية، ج3، ص24.

كما تحدّثَ ابن القيّم عن إضافةِ المَصدَر إلى فَاعلهِ وأنّه أولى من إضافتهِ إلى مَفعُولِه [1] قيّاساً على إضافتهِ إلى المُضْمَرِ [2]، والفَصلُ بين المَصدَرِ وفَاعلِه المضافِ إليه بالمَفعولِ كقراءةِ ابن عامرٍ قولَه تعالى: ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام 137. حِمْلٌ على المَكثُورِ المَرجُوحِ بفتحِ الدّالِ[3]. ويرَى ابن جنّي أنّ الفَصلَ بين المُضافِ والمُضافِ إليه قَبيحٌ[4].

## ب) حذف المضاف:

نفى ابن القيّم قاطعاً إمكانيةَ حَذفَ المضاف حيث يقولُ: بأنّ حَذْفَ المضافِ وإقامَةُ المضافِ إليه مَقامَهُ لا يَسوغُ إدّعاؤُهُ مُطلقاً، ويَستَدِلُّ على ذلك بـ .. قولِه: (وإلّا للتبس الخطابُ، وفُقِدَ التفاهمُ، وتَعَطَّلتْ الأدلّةُ؛ إذ ما من لفظِ أمرٍ أو نهيٍ أو خبرٍ مُتضَمّن مأموراً به أو منهيّاً عنه أو مخبراً به، إلا ويُمكنُ على هذا أن يُقَدَّرَ له لفظٌ مضافٌ يُخْرِجُهُ من تَعَلُّقِ الأمرِ والنّهي والخَبريّةِ، فيَقولُ المُلحِدُ في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ آل عمران 97، أي مِعرفةُ الحجّ، ثمّ يقول: وإنّما يُضْمَرُ المضاف حينَ يتعيّنُ ولا يَصِحُّ الكلامُ إلا بتقديرِه للضّرورَة كما إذا قلتَ: أَكلتُ الشّاةَ. فإنّ المفهومَ من ذلك أَكلتُ لحمهَا، فَحَذْفُ المضافِ لا يُلْبِس) [5]. وقد خالفَ بذلك ابن جنّي الذي يَرى أنّ حَذفَ المضافِ بَابٌ كثيرٌ واسعٌ، وقد وقعَ منه في القرآن الكريم –وهو أفصحُ الكلامِ– أكثرَ من مائة موضعٍ بل ثلاث مائةٍ موضعٍ، وفي الشّعر منه مالا أُحصيهِ؛ لأنّ حَذْفَ المضافِ ضَربٌ من الاتّساعِ[6].

1–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص259.
2–ابن جني، الخصائص، ص24.
3–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص259.
4–ابن جني، الخصائص، ج2، ص390.
5–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص27.
6– ابن جني، الخصائص، ج2، ص362.

وقد سَلكَ النّحاسُ مَسلكَ ابن القيّم في هذه المسألة فَذكرَ في كتابه "إعرابُ القرآن " قول سيبويه: أنّه لا يجوز: كَلَّمَ هنداً. وأنت تُرِيدُ: غلامَ هندٍ؛ لأنّ هذا مشكل[1].

أمّا فيما يَخصُّ قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ الأعراف 56، والتي يرى بعضُ المُعرِبينَ كـ (أبي عبيدة) أنّ فيها حَذْفٌ للمضافِ، والتَّقديرُ: إنّ مكان الرّحمة قريبٌ من المحسنينَ [2]، فقد فنّدَ ابن القيّم هذا الرّأي، ونفى أن يَكُونَ المضافُ قد اكْتَسَبَ حُكمَ المضافِ إليه بقوله: (فهذا وإن ارْتَضَاهُ غيرُ واحدٍ من الفضلاءِ فليسَ بقويّ لأنّه إنّما يُعْرَفُ مَجِيئُهُ في الشّعرِ ولا يُعْرَفُ في الكلامِ الفصيحِ منهُ إلّا النّادرُ، وحمْلُ القرآن على المَكثُور الذي خِلافُه أفصَح منه، ليس بسهلٍ)[3].

وهو ما يؤكّد دفاعَ ابن القيّم على نَظرتِه السّلفيةِ نحو ما يَجبُ أن يُحْمَلَ عليه كلامُ الله عزّ وجلّ.

1-أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تح: محمد أحمد قاسم، ط1. بيروت: د ت، دار مكتبة الهلال، ص356.

2-ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى إنّ رحمة الله قريب من المحسنين، تح: عبد الفتاح الحموز، ط1. عمان-الأردن: 1985م، دار عمّار، ص36.

3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص33.

## المبحث الرابع: التوابع

### أ) البدل:

التّابعُ المَقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ هوَ المُسمَّى بدلاً[1]

يَقولُ ابن عقيل: البدلُ هو التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ [2]، ويَعنِي بقوله (التّابع) جنسٌ يَشْمُلُ بقيّةَ التوابعِ، وقوله: (مقصودٌ بالحكمِ)، فَصلٌ يَدخُلُ فيه النَّعت والتَّوكيد، وعطف البيان، وجميع حروفِ العطف، لأنّ هذه الثلاثة ليستْ مقصودةً بذاتها يَعنِي لم يَسْبِقْ الكلامُ من أجلها، وإنّما هي مُكمِلاتٌ، لتوضيحِ المَتبوعِ المقصودُ بِحكمٍ، أمّا قولُه (بلا واسطةٍ) أخرجَ به المعطوفَ بـ "بل"، لأنّه مقصودٌ بالحكمِ بالوّاسطةِ نحو قولِنا "جاء زيدٌ بل عمرُ"، فلا يكون ذلك، لأنّه بواسطةٍ، أمّا بقيّة التوابع فكلّها تَدخُلُ[3].

تحدّثَ ابن القيّم عن البدلِ و أنواعِهِ، حيثُ يَرَى أنّ مُصطلحَ بدلَ العينِ من العينِ أصحُّ من بدلِ الكلّ من الكلّ، وبعضُهم يقولُ بدلَ الموافقِ من المُوافقِ؛ لأنّ هذا البَدلُ يجري فيما لا يَقبلُ التبعيضَ والكُلّ، كقوله تـــعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ سبأ 6، فإمّا أن يكون الثّاني جُزْءاً من الأوّل أو لا، فإن كان جزءاً منه، فهو بدلُ البعضِ من الكلّ، وأن لم يَكنْ جزءَهُ، فإمّا أن يَصِحَّ الاستغناءُ بالأوّلِ عن الثّاني أو لا، فإن صَحّ فهو بدلُ الاشتملالِ بملابس، إمّا وصفٌ أو فعلٌ أو ظرفٌ أو مجاورٌ أو مقصودٌ من العَينِ أو يكونَ مَظْروفاً للأوّلِ[4].

كما يرى ابن القيّم أنه يَجوز أن تُبْدَلَ الجملةُ من الجملةِ، كبدلِ الفِعلِ من الفعلِ والجُملةِ من المُفردِ وهو مَذهبُ ابن جنّي[5].

---

1-ابن مالك ، ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا في علوم النحو والصرف، ص160.

2-محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج3، ص247.

3-نفسه، ج3، ص247.

4-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص444.

5-نفسه، ج4، ص444.

والبدلُ في نيّة تِكرارِ العامل إن أُرِيْدَ به أنّ العاملَ فيه غير العامل في متبوعه، فلا بدّ من إعادَتهِ إمّا ظاهراً وإمّا مقدّراً، كما هو مَذهبُ ابن خَروف وغيرُه فضعيفٌ جداً وهو مخالفٌ لمذهبِ سيبويه[1].

وذَكَرَ أنّ بدل البعضِ من الكلّ، وبدلَ المصدر من الاسمِ، وهما جميعاً يَرجِعانِ في المَعنى والتّحصِيلِ إلى بدل الشّيءِ من الشّيء وهما لعينٍ واحدةٍ، إلّا أنّ البدلّ في هذينِ الموضِعين لابدّ من إضافتِه إلى ضَميرِ المُبدَلِ مِنهُ، بخلافِ بَدلَ الشّيء من الشّيء وهما لعينٍ واحدةٍ[2].

**ب) العطف:**

هذا وإنّ العطفَ أيضاً تابعٌ حُروفُه عَشرةٌ يا سامِـــــــعُ

الواو والفاء ثم أو إمّا وبل لكن وحتى لا و أم فاجتهد تَنَلِ[3]

والعطفُ تَعريفُه: هو التّابعُ المُتَوَسِّطُ بينه وبين متبوعِهِ أحدَ حروفِ العطفِ[4].

يرى ابن القيّم أنّ أصلَ العَطفِ التَّغايرُ، كما في قوله تعالى: ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ الفاتحة 7، فلا يُعْطَفُ الشّيءُ على نَفسهِ، وإنّ عَطفَ الصّفاتِ شَرطُهُ أن تَختلِفَ مَدلولاتِها[5]، وكلّما كانَ التّغايُرُ في الصّفاتِ أبيَن، كان العَطفُ أحسن[6].

1-السابق، ج4، ص442.

2-نفسه، ج2، ص257/256.

3-عبيد ربّه الشنقيطي، نظم الآجرومية، د ط. 2002م، ص11/10.

4- مالك بن سالم بن مطر المهذدي، المتدع في شرح الآجرمية، ط1. صنعاء: 1425هـ، مكتبة صنعاء الأثرية، ص167.

5-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1 ، ص185.

6-نفسه، ج3، ص53.

والعامِلُ في المَعطوفِ مُضْمَرٌ يدلُّ عليه حرفُ العطفِ، وهو في معنَى العَاملِ في الاسمِ الأوّل وكأنّك إذا قُلْتَ: قامَ زيدٌ وعمرُو، قُلْتَ: قامَ زيدٌ وقامَ عمرُو، وأَغْنَتِ الواوُ عن إعادة الفعلِ، وإنّما قُلْنَا ذلك للقيّاسِ والسّماعِ[1] .

ولا يَجوزُ عطفُ الشّيء على نَفسِه؛ لأنّ حُروفَ العطفِ بمنزلةِ تكرارِ العامِل، فإن كانَ في الاسم الثّاني فائدةٌ زائدةٌ على مَعنى الاسمِ الأوّلِ كُنْتَ مخيراً في العطفِ أو تَركِهِ[2].

وتَطَرَّقَ ابن القيّم إلى مَسألة مَجيء أسماء الله تعالى في القرآن تارةً معطوفةً على بعضِها، وتارةً غير معطوفةٍ، وأرجعَ سَببَ تَركِ العطفِ إلى تَناسُبِ مَعاني تلك الأسماء، وقُرْبِ بَعضها من بعضٍ، وشُعُورِ الذّهنُ بالثّاني شُعورَهُ بالأوّلِ، ألا تَرَى أنّك إذا شَعَرْتَ بصفة المَغفرةِ انتقلَ ذِهنُكَ منها إلى الرّحمةِ؟، وكذلك إذا شَعَرْتَ بصفة السّمعِ، انتقل الذّهنُ إلى البصرِ[3].

أمّا في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ ﴾ النمل 59. هل السّلامُ من الله، فيكون المَأمورُ به الحَمدُ، والوَقفُ التّامِ عليه، أو هو داخلٌ على القول، والجر بهما جميعاً؟

الجوابُ عنه، أنّ الكلامَ يَحتَمِلُ الأمرين، ويَشْهَدُ لكلّ منهما ضربٌ من التّرجيحِ، فيرجِعُ كونَه داخلٌ في جملةِ القول بأمورٍ، منها: اتّصَالُهُ به، وعطفُهُ عليه من غيرِ فاصلٍ، وهذا يَقتضي أنّ فعلَ القَولِ واقعٌ على كلّ واحدٍ منهما، هذا هو الأصلُ ما لم يَمْنَعْ منه مانعٌ، ومنها: أنّه إذا كان مَعطوفاً على القَولِ كان عَطفُ خبرٍ على خبرٍ، وهو الأصلُ، ولو كان منقطعاً عنه، كان عطفٌ على جُملةِ الطّلبِ، وليس بالحَسنِ عطفُ الخبرِ على

1-أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، ط1. بيروت-لبنان: 1992م، دار الكتب العلمية، ص195.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1 ، ص185/184.

3-نفسه، ج1، ص185.

الطلبِ[1]. وقال الزّمخشري: أَمَرَ اللهُ رسولَه –صلّى الله عليه وسلّم– أن يتلُوَ هذه الآيات الدّالة على وِحدَانِيتِهِ النَّاطِـقةُ على قُدرَتِـه بالبرهانِ، وحِكمَتـهِ، وأن يَسْتَفْتِحَ بتحميدِهِ، والسّلامِ على أنبيائه، ولقد توارثَ العلماءُ والخطباءُ والوعّاظ هذا الأدب فَحمَدوا اللهَ وصلّوا على رسولِه أمامَ كلّ علمٍ، وقَبلَ كلّ عظةٍ وتذكرةٍ[2].

## ج) النعت:

النّعتُ قد قالَ ذوو الألبابِ يَتبَعُ للمنعوتِ في الأعرابِ

كذلك في التّعريفِ والتّنكِيرِ كجاء زيدٌ صاحبُ الأميــرِ[3]

النّعت: تابعٌ للمنعوت في رَفعهِ ونصبِهِ وتَعريفِه وتَنكيرِه، تَقُولُ: قامَ زيدٌ العَاقلُ، ورَأَيتُ زيداً العاقلَ، ومَرَرْتُ بزيدٍ العاقلِ[4].

خلافاً لما ذكر السهيلي من أنّ المُبهم لا يُنْعَت [5]، يُجِيزُ ابن القيّم وصفَ النّكرةِ بالمعرفة في قوله صلّى الله عليه وسلّم: ( وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته)[6].

ثمّ إنّه أجاز إضافةَ الصّفة إلى المَوصوفِ موافقاً للكوفيينَ، والعربُ تَفعَلُ ذلك في الوصفِ المعرفةِ اللّازمِ للموصوفِ، لُزومَ اللّقب للإعلامِ، كما لو قالوا: زيدٌ بطةٌ أي: صاحِبُ هذا اللّقبِ. أمّا الوصفُ الذي لا يَثبتُ، كالقّائم والقّاعد، فلا يُضَافُ المَوصوفُ إليه، لِعَدَمِ الفائدةِ المُخَصَّصَةِ التي لأجلِها أُضِيفِ الاسمُ إلى اللّقبِ، فإنّه لما تَخصّصَ به، كأنّك قُلْتَ: صاحبُ هذا اللّقب، وهكذا في: المَسجدِ الجّامعِ، وصلاةُ الأُولَى[7].

---

1–السابق، ج2، ص376/377.

2–الزمخشري، الكشاف، ج4، ص463.

3–عبيد ربّه الشنقيطي، نظم الآجرمية، ص10.

4–مالك بن سالم بن مطر المهذدي، الممتع في شرح الآجرمية، ص157.

5–السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص159.

6–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص356.

7– نفسه، ج1، ص18.

ويرى ابن القيّم أنّه لايجوز إقامةُ النّعت مَقامَ المنعوتِ، و عن عدمِ الجّوازِ فَيُرْجِعُ ذلك لوجهـينِ، الأوّلُ: احتمالُ الضمـيرِ، فإذا حُذِفَ المنعوتُ لم يَبـــقَى للضّمـير ما يَعُودُ عليه، والثّاني: عمومُ الصفةِ، فلابدّ من بَيانِ الموصوفِ بها ما هو، فإن أُجْرِيَتْ الصّفةُ مَجرَى الاسمِ مثل: جاءَنِي الفَقيهُ، وجَالستُ العَّالمَ، خرجَ عن الأصلِ المُمتَنع وصار كسائرِ الأسماءِ [1]، وقد يُحْذَفُ الموصوفُ، وتُقَامُ الصّفةُ مقامَه مفردةً أو جملةً، وأكثرُ ذلك في الشّعرِ دون النّثرِ [2]، ولكن ابن القيّم يرى أنّ المَوصوفَ إنّما يُقبَحُ حَذْفُهُ إذا كان الوصف مشتركاً فيقعُ اللّبسُ، كالطويل والقبيح والحسن، ونحوه، فيتعيّنُ ذِكْرُ الموصوف؛ لِيُعْلَمَ أنّ الصّفة له لا لغيره، فأمّا إذا غَلَبَ الوَصف، واختصَّ، ولم يُعْرَفْ فيه اشتراكٌ، فإنّه يَجرِي مجرَى الاسمِ، ويَحْسِنُ حَذْفُ الموصوفِ كـ : المسلمِ والكافرِ والبرّ والفاجرِ والقاصِي والدّاني والشّاهدِ والوالِي، ونحو ذلك، فحَذْفُ الموصوفِ هنا أحسنُ من ذِكْرِهِ [3]. وممّا يؤكّدُ ضُعف حَـذْفِ الموصوف وإقامةُ الصّفة مقامَه، أنّك تَجِدُ مـن الصّفات ما لا يُمكِن حَـذفَ موصوفِه، وذلك أن تَكونَ الصّفةُ جُملةً نحو: مررتُ برجلٍ قام أخوهُ. ألا ترى أنّك لو قلت: مررتُ بقامَ أخوه، لم يَحْسُنْ[4].

وحَمَلَ بعضُ النّحاةِ تَذكيَر لَفظِ (قريب) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ الأعراف 56، على حَذْفِ المَوصوفِ وإقامةِ الصّفةِ مّقامَه كأنّه قيل:( إنّ رحمة الله شيءٌ قريبٌ من المحسنينَ) مُستدِلّين على قولِ سيبويه للمرأةِ: حائضٌ وطامثٌ وطالقٌ كأنّهم قالوا: شيءٌ حائضٌ وشيءٌ طامثٌ. وردّ ابـن القيّم هذا التوجيهَ لمنافاتِه فصاحةَ

1- السابق، ج1، ص169/168.
2-ابن جني، الخصائص،2، ص370/366.
3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص452.
4-ابن جني، الخصائص، ج2، ص366.

الآيــةِ ، فأيّ فَصاحةٍ وبلاغةٍ في قَولِ القَائلِ في حَائضٍ وطامثٍ وطالقٍ: شيءٌ حائضٌ وشيءٌ طامثٌ؟ ولو قال سيبويه[1].

[1]–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص29.

# الفصل الثّاني: باب الأفعال والحروف.

*المبحث الأوّل: الأفعال.

*المبحث الثّاني: الحروف.

## المبحث الأوّل: الأفعال

الأفعالُ ثلاثةٌ ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ [1]. بهذه العبارةِ بدأَ ابن القيّم حديثَهُ عن الأفعال، وهو بذلك يتّفقُ مع غيره من النّحاةِ في تَقسيمِه للفعل، والفّعلُ في اصطلاح النّحويين: كَلمةٌ دلّتْ على مَعنى في نفسها، واقْتَرَنَتْ بأحد الأزمنة الثّلاثةِ، التي هي: الماضِي، والحالُ، والمستقبلُ[2]. والفعل كما سَبَقَ ذكره: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ.

### أ/ فعل الأمر:

الأمرُ هو ما دلّ على حدثٍ مستقبلٍ أبداً، يُطْلَبُ به حُصولُ ما لم يَحصَل أو دوامُ ما حَصَلَ[3]، وعلامتُه هي دلالتُه على الطّلبِ مع قُبولِه ياء المخاطَبةِ، أو نُونُ التّوكيدِ[4].

والأمرُ في نَظرِ ابن القيّم لا يكونُ إلّا للاستقبال، ولذلك فلا يَقترِنُ به ما يجعله لغيره، وأمّا وُرودُه لمن هو ملتبِسٌ بالفعل فلا يكون المطلُوب منه إلّا أمراً متجدداً وهو إمّا الاستدامةُ، وإمّا تكميلُ المأمورِ به نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ النساء 136[5]. وقد علّق الزّمخشريّ على هذه الآية بأنّه خطابٌ للمسلمين ومعنى (آمنوا) اثبِتُوا على الإيمانِ ودَاوِمُوا عليهِ وازدَادُوهُ[6].

### ب/ الفعل الماضي:

في كلامِ ابن القيّم عن الفعلِ الماضي كان جلّ حديثِه عن انصرَافِ الماضي إلى الاستقبالِ بَعدَ أدواتِ الشّرطِ وفي الوَعدِ والإنشاءِ ونَحوه لا في الخبرِ[7].

---

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص433.

2- محمد الصغير بن قائد بن أحمد العبادلي المقطري، الحلل الذهبية على التحفة السنّية، ص32.

3-مالك بن سالم بن مطر المهذدي، الممتع في شرح الآجرمية، ص47.

4- محمد الصغير بن قائد بن أحمد العبادلي المقطري، الحلل الذهبية على التحفة السنّية، ص44.

5-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص433.

6-الزمخشري، الكشاف، ج2، ص163.

7-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص433.

## 1) ما يصير به الماضي مستقبلا:

وذلك في مِثلِ قولِهم: إن زُرْتَنِي أَحْسَنْتُ إليك.

فهذا ماضِي اللفظ مُستَقبلُ المَعنى وللنّحاة هنا مَسلكانِ: أحدُهما: أنّ التّغييرَ وَقعَ في لفظ الفِعلِ وكان المَوضعُ للمُستَقبلِ فغُيّرَ إلى لفظِ الماضِي، والأداةُ هي التّي تصرّفت في تَغيِيرِه، وهذا اختيارُ أبي العبّاس المبرّد. والثّاني: أنّ التغييرَ إنّما هو في المَعنى، والأداةُ وَرَدَتْ على فعلِ ماضي فَغَيَّرَتْ معناه إلى الاستقبال، وهذا هو الصّوابُ في رَأي ابن القيّم؛ لأنّ الأدواتَ المُغَيِّرَة للكلِم، إنّما تُغيّرُ معانيها دون ألفاظها كالاستفهامِ المُغَيِّر لمَعنى ما بعده من الخبرِ إلى الطّلب وكالتّمني والتّرجي والطلبِ والنّفي ونظائره[1].

وقد تَنَاولَ ابن فارس هذه المسألةِ في كتابه "الصاحبي" بقوله: بابُ ما يَأتِي بلفظِ الماضِي وهو رَاهنٌ أو مُستقبَلٌ وبلفظ المُستقبَلِ وهو ماضٍ[2].

ويَتَصرّفُ الماضي إلى الحالِ –في نظر ابن القيّم– بقرينةِ الإنشاء مثل: تزوّجت وبعتك وطلّقتك.

ويَنصرِفُ المَاضِي إلى الاستقبالِ بـ:

* قرينةِ الطّلبِ والدّعاء كقولك: غَفرَ اللهُ لك، وأدخلك الجنّة وأعاذَك من النّار.

* الوعد، مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ الزمر69.

* بعطفهِ على ما عُلِمَ استقبَالهُ كقوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ النمل87.

* النّفي بلا، وإن، وبعدَ القسمِ، كقول الشّاعرِ:

---

1–السابق، ج4، ص434.

2–أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1. بيروت–لبنان: 1997م، دار الكتب العلمية، ص168.

رَدّوا فواللهِ لا زِدنَاكُم أبداً مَادَامَ في مَائِنَا وِرْدٌ لنَزالِ

ويَحتَمِلُ الفعلُ المُضِي والاستقبال بعد همزة التّسويةِ نحو: سواءٌ عليّ أَقُمْتُ أم قَعَدْتُ، والصّوابُ أنّ المُراد هنا المصدر المَدلولُ بالفعلِ وهو أَعلَمُ من الحالِ والاستقبالِ[1]. فالاحتمالُ هنا أتى من جهة القصدِ إلى المصدر لا من جِهةِ الهمزةِ.

## 2) الفعل المقترن بـ (لم) بعد أم هل يتعيّن فيه المضي أم لا؟

خلافاً لابن مالك الذي يقولُ بأنّ الفعل المقترن بعد أم بـ (لم) يَتَعَيَّن فيه المُضِي واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة 6، يرى ابن القيّم أنّ الصّوابَ أنّه لا يَتَعيَّن المُضِي، لأنّ معنى الآية سواءٌ عليهم الإنذَارُ وعَدمُه، فلا فرقَ بينَ ذلك وبينَ أن يُقَالَ: سَواءٌ عليهِم أَأَنذَرتَ أمْ تركْتَ الإنذارَ ، وكذلك لو كان بعد (أم) جملةٌ اسميةٌ لم يَتَعيّن المُضِي في الفعلِ كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ الأعراف 193. وإذا وقعَ الماضِي بعد حرفِ التّخصيصِ صَلُحَ أيضاً للمَاضِي والمُستقبلِ كقوله تعالى: ﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ ﴾ التوبة 122. والصّوابُ أنّ المَاضِي ها هنا باقٍ على وضعهِ لم يَتَغيّر عنهُ[2].

## 3) الفعل الماضي الواقع صلة للموصول يتعيّن للماضي فقط دون الاستقبال:

يَرَى ابن مالك أنّ الفعلَ المَاضِي إذا وَقَعَ صلةً للموصولِ جازَ أن يُرَادَ به الاستقبَالُ مُحْتَجّاً بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص435/434.

2-نفسه، ج4، ص435.

أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ المائدة 34، وهذا حَسبَ ابن القيّم وَهْمٌ منهُ –رَحِمهُ اللهُ– لأنّ الفعلَ ماضٍ لفظاً ومَعنَى، والمُرادُ إلّا الذيـن تَقَدَّمتْ توبتُهم القدرةُ عَليهم فَخلّوا سبيلَهم، والاستقبالُ الذي لَحِظَهُ –رَحمهُ اللهُ– إنّما هو لمَا تَضمَّنهُ الكلامُ من معنى الشّرطِ، ففيه معنَى من تَابَ قَبلَ أن تَقْدِرُوا عليه فخلّوا سبيلَهُ، فلم يَجِيء هذا من قِبَلِ الصّلةِ ولو تَجرّدتْ الصّلةُ من مَعنى الشّرطِ لم يكن الفِعلُ إلّا ماضياً وضعاً ومَعنَى[1].

## 4) الماضي بعد (كلّما) يجوز فيه المُضي والاستقبال:

إذا وقعَ الفعلُ المَاضِي بعد (كلّما) جازَ أن يُرَادَ به المُضِي كقوله تعالى: ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ المؤمنون 44، وأن يُرَادَ به الاستقبالُ كقولِه تعالى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ النساء 56[2].

## 5) الفعل الماضي الواقع مضافا إليه بعد (حيث) يصلح للاستقبال إذا تضمّنت (حيث) معنى الشرط:

ووُقُوعُ الفعلِ الماضِي بعد (حيث) مضافاً إليه –يُضِيفُ ابن القيّم– صَالحٌ للاستقبالِ شريطةَ أن تَتَضمّنَ معنَى الشّرطِ كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ البقرة 150. فالاستقبال ها هنا لم يَأْتِ من قِبَلِ حيثُ، وإنّما جاء من قِبَلِ ما تَضَمّنهُ الكلامُ من شرطٍ، ولهذا لو تَجَرّدَ منَ الشّرطِ لم يكن إلّا للمُضِي كقولك: اذهَبْ حيثُ ذهبَ فلانٌ[3]، وأمّا قول الشاعر:

---

1–السابق، ج4، ص436.

2–نفسه، ج4، ص436.

3–نفسه، ج4، ص437/436.

وإنّي لآتيكُم بِذِكرِ مَا مَضَى مِنَ الأمرِ واستِحبَابِ ما كانَ في غدِ

يرى ابن القيّم أنّ الاستقبالَ في (كان) جاءَ من جِهةِ الظّرفِ الذي جَعلَ وقتاً للفعلِ لا لكونهَا في صلةِ الموصُولِ بدليلِ وقوعِهَا في المُضِي في قولِه ما مَضَى من الأمرِ[1].

## ج/ الفعل المضارع:

في حديثِ ابن القيّم عن المضارعِ تطرّقَ إلى مسألةٍ مهمّةٍ وهي نَفْيُ المضارعِ بـ (لا) واختِصَاصهِ بالاستقبالِ والحالِ، مُحاولاً إبرازَ مَذاهـــبِ النّحاة في هذه المَسألةِ، حيث ذَكرَ أنّ مذهبَ الأخفشِ يَرَى بصلاحيتِهِ لَهُمَا وقد وافقَهُ في ذلك ابن مالك، أمّا الزّمخشريّ فسلكَ طريقاً آخرَ وزَعمَ أنّه يَتَخلّصُ بها للاستقبالِ[2].

وذَكَرَ ابن القيّم أنّ المستقبَلُ يَتَخلّصُ للحالِ بـ (الآن، وآنفا، والساعة) ويَترجّحُ للحالِ بِدُخولِ لامِ الابتداءِ عليه نحو: إنّي لأُحِبّكَ، وأمّا قوله تعالى حِكايةً عن يعقوبَ: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ يوسف13 ، وذَهَابُهُم مُستَقبَلٌ وهو فاعلُ الحزنِ ويَمتنِعُ أن يكونَ الفاعلُ مستقبِلاً والفِعلُ حالاً.

وكذلك فإنّه يترجّحُ للحالِ بنفيهِ بـ (ما، وليس، وإن) كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾ الأحقاف 9، وكقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ النبياء 109، ومِثالُ نَفيهِ بِلَيسَ قولُ الشّاعر:

ولستُ وبيتُ اللهِ أرضَى بمثلهَا ولكن من يمشي سَيرضَى بما ركبَ

وقد زَعَمَ ابن مالك أنّ المَنفِي بالثلاثةِ قد يكونُ مستقبلاً. والتّحقيقُ في ذلك أنّ هذه الأدواتُ تَنفِي الفعلَ المبتدأ من الحالِ مُسْتَمِرُّ النّفيّ في الاستقبالِ فلا تنفيهِ في الحالِ

1-السابق، ج4، ص437.

2-نفسه، ج4، ص437.

نفياً منقطعاً عن التَعرُّضِ للمستقبلِ ولا تنفيهِ في المُستقبلِ مع جواز التَلَبّسِ به في الحال[1].

وفي حديث ابن قيّم الجوزيّة –قدّس الله روحه– عن تَخَلُّصِ المُضارعِ للمستقبل جَعَلَ عشرةَ أشياءٍ يَتَخلّصُ فيها إلى المستقبلِ ولكنّه لم يَذكُرهَا كلّهَا بل اكتفَى بِسبعةِ أشياءَ وهي: حرفُ تنفيسٍ، أو مصاحبةُ ناصبٍ، أو أداةُ ترجّ، أو إشفاقٌ كَلَعلَّ، أو مجازاةٌ، أو نُونَي التأكّيد، أو لَوْ المصدرية، كقوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ القلم 9، ومِثالُ الإشفاقِ قولُ الشّاعرِ:

فأمّا كَيّسٌ فَنجَا ولكنْ عَسَى يَغترُّ بي حَمِقٌ لئيمُ[2]

## د/ الأفعال الناقصة:

تُعتَبرُ (كان) من أهمّ الأفعالِ النّاقصَةِ التي تحدّثَ عنها ابن القيّم، حَيثُ ذَكرَ بأنّ القولَ بإضمارِها ضَعيفٌ؛ فهي لا تُضْمَر إلّا حَيث كان في الكلامِ دليلٌ عليها نحـو: إن خيراً فخَير، وبابُهُ؛ لأنّ الكلامَ هنَاكَ لا يَتِمُّ إلّا بإضمَارِها [3]، وقد أَجازَ سيبويه إضمَارَها بعد (لو) نحو: ألا طَعامَ ولو تمرًا؟ كأنّك قُلْتَ: ولو كانَ تَمرًا، وأْتِنِي بدابّةٍ ولو حِمارًا. وإن شِئتَ قلت: ألا طَعامَ ولو تَمرٌ، كأنّك قُلْتَ: ولو يَكُونُ عِندَنَا تَمرٌ، ولو سَقطَ إلينَا تَمرٌ[4].

وكان الناقصة التّي هي عبارةٌ عنِ الزّمانِ، إنّما هي داخلةٌ على المبتدأ والخَبرِ فلا تَدخُلُ إلّا على ما ثَبَتَ مَعنَاهُ وعُرِفَ وُجودهُ[5].

1–السابق، ج4، ص438/439.
2–نفسه، ج4، ص439.
3–نفسه، ج2، ص330.
4–سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص269.
5–السهيلي، نتائج الفكر، ص52.

## المبحث الثاني: الحروف

لمّا كانت الأدواتُ والحُروفُ تُشَكِّلُ مفاتيح البيان في تفسيرِ القرآن عند ابن القيّم عَنِي بدِراستِها عِنايَةً كُبرَى، وتحدّثَ عَنها في مواضعَ متفرّقةٍ من كُتبِه حديثاً يَتَراوَحُ بينَ الإيجاز والإطنابِ، فتارةً يُوضّحُ مَعنى الحَرفِ من خلالِ النّص القرآني وعَملِه، وتارةً يُفْرِدُهُ بدراسةٍ خاصةٍ موضّحاً أصلُه ومَعنَاه وعَملِه، مُستقرِئاً مَوارِدَ استعمَاله في لُغةِ العَربِ وفي البيانِ القرآني والحديثِ الشريفِ [1]. ويَظهرُ إبداعُ ابن القيّم جليّاً في كتابه بدائع الفوائد وذلك من خِلالِ حديثِهِ عن الحِكمةِ في اختيارِ الحُروفِ لبيانِ إعجازِ القرآنِ ومِنْ هذه الحُروف:

### أ) حروف الجر:

**1) الباء:** وهو حرفٌ يَجرُ الظاهرَ والمُضمرَ، ويَقَعُ أَصلياً وزائداً، ويُؤَدّي عدّة معانٍ، وقد تكلّمَ ابن القيّم عن هذا الحرف من خلال قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ الإنسان 6، حيثُ يَرَى أنّ الفعلَ يَشرَبُ مُضمَّنٌ مَعنَى يَرْوِي فَعُدّيَ بالباءِ، وهو ليس بمعنَى (مِنْ) كما يقول الكوفيون، والتّضمِينُ أصحّ وأبلغُ وألطف[2]، وقد ذَكَرَ ابن هشام أنّها للتّبعيضِ[3].

**2) على:** سِرُّ مَجِيءِ قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ الرحمان 26، بِحرفِ (على) دونَ فِيهَا وذلك؛ لأنّه عندَ الفَناءِ ليسَ الحَال حالَ القرَارِ والتّمكين[4].

### ب) حروف العطف:

**1) الواو:** الواوُ أمُّ بابِ حُروفِ العَطفِ لِكثرَةِ استعمالِها ودَورِها فيه، ومعناهِا الجَمعُ والتّشرِيكُ[5].

---

1-أيمن عبد الرزّاق الشوّا، ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحوية، ص323.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص238.

3-ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص140.

4-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص455.

5-أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، د ط، دمشق، 1394هـ، مجمه اللغة العربية بدمشق، ص410.

يرى ابن القيّم أنّ الواو في قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ المائدة 6، تُفيدُ الترتيبَ حيث يَقولُ: أنّ هذه الأفعال هي أجزاءُ فعلٍ واحدٍ مأمورٌ به وهو الوضوءُ، فدَخلتْ الواوُ عَاطفةً لأجزائِهِ بعضِها إلى بعضٍ، والفعلُ الواحدُ يَحصُلُ من ارتباط أجزائِه بعضِها ببعضٍ، فدخَلَت الواو بين الأجزاءِ للرّبطِ فأفَادَت التّرتيبَ إذ هو الرّبطُ المَذكُورُ في الآيةِ، ولا يَلزِمُه من كونها لا تُفِيدُ التّرتيبَ بين أفعالٍ لا ارتباطَ بينهَا، نحو: ﴿ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ المجادلة 13، أَنْ لا تُفِيدهُ بين أجزاءِ فعلٍ مرتبطةٍ بعضهَا ببعضٍ، فتأمّل هذا المَوضِع ولَطفِه، وهذا أحدُ الأقوالِ الثّلاثة في إفادة الواوِ للتّرتيبِ وأَكثَرُ الأصوليينَ لا يَعرفُونَه ولا يَحكُونَهَ، وهو قولُ ابن أبي موسَى من أصحَابِ أحمَد ولعلّهُ أرجحُ الأقوالِ[1].

**2) الفاء:** وتفيدُ التّرتيبَ مع التّعقيبِ وهو كَونُ ما بَعدِها واقعاً عَقِبَ وُقوعِ ما قبلِهَا وهو في كلّ شيءٍ بحسبِهِ[2]، قال ابن مالك:

والفاءُ للتّرتيبِ باتّصالِ وثمّ للتّرتيبِ بانفصَالِ[3]

أي تدُلُّ الفاءُ على تَأَخُّرِ المَعطُوفِ عَن المَعطوفِ عَليه متّصلاً به، نَحوَ (جَاءَ زَيدٌ فَعُمرُو)[4].

وَتنَاولَ ابن القيّم هذا الحَرفِ بقوله: فهي موضُوعةٌ للتّعقيبِ وقد تَكُونُ للتّسبيبِ والتّرتيبِ، وهما راجعانِ إلى مَعنى التّعقيبِ، وقد مَثَّلَ على قولِه بإفادَتِهَا التّعقيبَ بنحو: ضَرَبتُهُ فبَكَى، والتّرتيبُ نحو قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ الأعراف4، فَدخَلت الفاءُ لتَرتيبِ اللّفظِ؛ لأنّ الهَلاكَ يَجِبُ تقديمهُ في الذّكرِ؛ لأنّ الاهتمامَ به أولى، وإن كان مَجِيءُ

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص70/69.

2- مالك بن سالم بن مطر المهذدي، الممتع في شرح الآجرمية، ص167.

3- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا في علوم النحو والصرف، ص155.

4- محمد محيّ الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج3، ص227.

البأس قبله في الوجود، وأنّ الترتيبَ في الآية تَرتيبُ تفصيلٍ على جُملَةٍ فذَكرَ الإهلاكَ، ثمّ فَصّلهُ بنوعينِ أحدُهما: مَجِيئُهُ النّاسَ بَياتاً أي: ليلاً، والثّاني: مجيئُه وقتَ القَائِلةِ[1].

**3) أو:** وهي للتّخييرِ أو الإبَاحَةِ[2]؛ أمّا كَونُها للإباحةِ فيقولُ ابن القيّم: زَعموا أنّها للإباحةِ نحو: جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين، والفرقُ بينَ الإبَاحةِ والتّخييرُ أنّ الإبَاحةَ يَجوزُ فيها الجَمعُ بين الأمرينِ ولا يجوزُ في التخييرِ الجَمعُ بينهمَا[3].

كمَا يُضِيفُ ابن القيّم أنّ مَفهومَ الإباحَةِ في (أو) لَيسَ من لفظهَا، وإنّما من السيّاقِ اللّغوي حيثُ يَقولُ: فَلَمْ توجدْ الإباحةُ من لفظِ (أو) ولا من معنَاهَا، ولا تَكونَ (أو) قَطُ للإباحةِ، وإنّما أُخِذَت من لَفظِ الأمرِ الذي هو للإباحةِ، ويَدلُّ هذا على أنّ القائلين بأنّها للإباحةِ يلزِمُهم أن يقولُوا إنّها للوُجوبِ إذا دَخَلت بين شيئين لا بدُّ من أحدِهما ، نحو قولِك للمُكفّرِ: أَطْعِم عشرةَ مساكينَ أو اَكْسِهمْ، فالواجبُ هنا لم يُوْجَدْ مِنْ (أو) وإنّما أُخِذَ مِنَ الأمرِ فكذا: جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين[4].

**4) حتى:** تَأتِي عاطفةً بمنزلةِ الواوِ؛ إلّا أنّه يُشتَرَطُ في معطوفِها شُروطٌ منها: أن يَكونَ اسماً ظاهراً لا مضمراً، وأن يَكونَ إمّا بعضاً من جَمعٍ قبلها كـ (قَدِمَ الحُجّاج حتى المُشاةِ) فالمُشاةُ بَعضُ الحُجّاجِ، أو جُزءٌ من كُلٍّ نحو: (أَكلتُ السَمكةَ حتَى رأسَها) فَرأسُهَا جُزءٌ من السّمكةِ، ومَعنى المِثالينِ: قَدِمَ الحُجّاجُ والمُشاةُ، وأَكَلتُ السَمكَة ورَأسَهَا[5].

وَقدْ سَارَ ابن القيّم على هذا النّهجِ وذَكَرَ أنّها مِثلَ الواوِ لاتُخالِفهَا إلّا أن يَكونَ المعطوفُ من قَبِيلِ المَعطوفِ عليه، فلا تَقُولُ: قَدِمَ النّاسُ حتى خَيلُهُم، بخلافِ الواوِ، وإن تُخَالِفُهُ بقوّةٍ، أو بِضُعفٍ، أو بكثرةٍ، أو بقلّةٍ، وأمّا أن يُفْهَمَ منها الغَايةُ والحَدُّ فلا؛ لأنّ المُرادَ يَكونُ ما بعدهَا غايةً وظرفاً، فإن يَكونُ غَايةً في المَعطوفِ عليه لا في الفعلِ، فإنّه يَجبُ أن يُخالفَه

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص190.

2-محمد الصغير بن قائد بن أحمد العبادلي المقطري، الحلل الذهبية على التحفة السنّية، ص208/207.

3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص194.

4- نفسه، ج1، ص194.

5-مالك بن سالم بن مطر المهذدي، الممتع في شرح الآجرمية، ص168.

في الأشَدّ، والقِلّة، والكَثرةِ، والأَضعِفِ، فإذا قُلْتَ: مَاتَ النّاسُ حتَى الأنبياءِ، فالأنبياءُ غايةُ النّاسِ في الشّرفِ والفَضلِ، وإذا قُلْتَ: أَكلتُ السّمكةَ حتى رأسَها، فالرّأسَ غايةٌ لانتهاءِ السّمكةِ وليس أنّ غايةَ أكلكَ كان الرّأسُ، بل يَجوزُ أن يَتَقدّمَ أَكلُكَ للرأسِ، وهذا ممّا أَغفلَهُ كثيرٌ من النحويين لم ينبّهوا عليه[1].

## ج) مجموعة من الحروف التي ذكرها ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد:

### 1) الهمزة:

وتَأتِي على وجهين: أحدُهما أن تَكونَ حَرفاً يُنَادَى بـه القريبُ، والثّاني: أن تَكونَ للاستفهامِ، وحقيقتهُ طَلَبُ الفّهمِ [2]، والسّؤالُ بها استفهامٌ بسيطٌ مُطلقٌ غيرُ مقيّدٍ بوقتٍ ولا حالٍ، والسّؤالُ بغيرهَا استفهامٌ مركّبٌ مقيّدٌ، إمّا بوقتٍ كـ (متى)، وإمّا بمكانٍ كـ (أين)، وإمّا بحالٍ نحو (كيف)، وإمّا بنسبةٍ نحو: هل زيدٌ عندَك. والهمزةُ وأَمْ يَصطَحِبَانِ كثيراً كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ البقرة 6[3]، كمَا أنّ الهمزةَ وأَمْ مُجَرّدتَانِ لِمَعنَى الاستواءِ، ومعنَى الاستواءُ: استِوَاؤُهُمَا في عِلْمِ المُستفهَمِ عنهمَا؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّ أحدَ الأمرينِ كَائنٌ، إمّا الإنذارُ وإمّا عدمهُ[4].

### 2) أيّ:

يَرَى ابن القيّم أنّ لفظَ الألفِ والياءِ المكرّرَة رَاجعٌ في جميعِ الكلامِ إلى معنى التّعيينِ والتّمييزِ للشّيءِ من غيرِهِ، فَمِنْهُ أيّاة الشمسِ لضوئها لأنّه يبيّنها ويميّزها من غيرِهِ، ومن الآية العَلامةُ، ومنه خَرجَ القومُ بآيّهِم أيْ بجمَاعتِهم التي يَتَميّزُون بها عن غيرِهِمْ، ومنه إيّاك في

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص192.

2- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1421هـ السلسلة التراثية ، ج1، ص70/69.

3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد،ج1، ص197.

4-الزمخشري، الكشاف، ج1، ص163.

المُضْمَراتِ [1]. كما تطرّق ابن القيّم إلى اختلافِ النّحاةِ في توجيه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ مريم 69، فذَكرَ قول الخليل أنّ (أيّ) مبتدأٌ و(أشدُّ) خَبرُهُ، وقولُ يونس: أنّه رَفعٌ على جهةِ التّعليقِ للفعلِ السّابقِ، وقولُ سيبويه: إنّ (أيّ) هنا موصولةٌ مبنيةٌ على الضّمِ، وأصلُ الكلامِ: أيّهم هو أشدّ، فلمّ حُذِفَ صَدرُ الصّلة، بُنِيتْ على الضّم، والمُختارُ عند ابن القيّم قولُ الخليلِ: أنّه مبتدأٌ و(أشدُّ) خبرهُ [2]، وأمّا وُقوعُ (أيّ) نعتاً لما قبلَها، كقولِك: مَررْتُ برَجلٍ أيّ رَجلٍ، فإنّما تَدَرّجت إلى الصّلة من الاستفهامِ، كأنّ الأَصلَ: أيّ رجلٍ؟ على الاستفهامِ الذي يُرَادُ به التّفخيمُ والتّهويلُ[3].

## 3) غير:

ذَكرَ ابن القيّم أنّ (غير) اسمٌ ملازمٌ للإضافةِ في المَعنى [4]، وقد جَرَتْ (غير) صفة للمعرفةِ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ الفاتحة 7، ولا تَتَعرَّف بالإضافةِ لشدّةِ إبهامِهَا، وتُستَعمَلُ غيرُ المضافةِ لفظاً على وجهينِ أحدَهما وهو الأصلُ: أن تكون صفةً للنّكرة نحو قوله تعالى: ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ فاطر 37، أو لمعرفةٍ قريبةٍ نحو قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ الفاتحة 7؛ لإنّ المُعَرَّفُ الجنسِ قريبٌ من النّكرة؛ ولإنّ (غير) إذا وَقَعتْ بين ضِدّينِ ضَعُفَ إبهَامُهَا. والثّاني: أن تّكونَ استثناءً فتُعربُ بإعرابِ الاسمِ التّالي (إلّا) في ذلك الكلام فَتقولُ: جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ، بالنّصبِ[5].

## 4) كلّما:

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص155/156.
2-السابق، ج1، ص152/153/154.
3-السهيلي، نتائج الفكر، ص157.
4-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد،ج2، ص243.
5-نفسه، ج2، ص243.

يَرَى ابن القيّم أنّ اقْتِرانَ الفعلِ المَاضِي معها يَدُلّ على صِيغتينِ:

الأولَى: إمّا يُرَادُ بـه المُضِي علـى حالهِ نحـو قوله تعالى: ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ المومنون 44.

والثّانيـةُ: أو يُـرَادُ بـه الاسـتقبالُ كقـولـه تـعالـى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا ﴾ النساء 56[1].

## 5) واو الثمانية:

يرى ابن القيّم أنّ قولَهم: إنّ الواو تَأتِي للثّمانية ليسَ عليه دليلٌ مستقيمٌ، وهذا قولٌ ضعيفٌ لا دليلَ عليه، ولا تَعرِفهُ العربُ، ولا أئِمّةَ العربيةِ، وإنّما هو من استِنباطِ بعضِ المتأخّرينَ، على أنّ في كونِ الواوِ تَجِيءُ للثّمانيةِ كَلامٌ آخرَ قد ذَكرنَاه في "الفتح المكّي" وبينّا المَواضِعَ التّي أُدُّعِيَ فيها أنّ الواو للثّمانِية وأينَ يُمكِنُ دَعوى ذلك وأين يَستَحِيلُ[2]. أمّا الآيات التي ذُكِرَ فيها أنّ الواوَ واوُ الثّمانيةِ:

* قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْأَمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ التوبة 112.

* قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ التحريم 5.

* قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ الكهف 22.

---

1-السابق، ج4، ص436.

2-نفسه، ج3 ،ص 52،ج2، ص381.

* قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ الزمر 73 [1].

1-السابق، ج3، ص52/53/54/55.

# الفصل الثّالث: مذهب ابن القيّم النّحوي.

*المبحث الأوّل: موقف ابن القيّم من أصول النّحو.

*المبحث الثّاني: موقف ابن القيّم من المسائل الخلافية.

إنّ المتأمّلَ للنّحوِ عند ابن القيّم يَلحَظُ أنّهُ لم يكنْ له مَنهجاً في التّأليفِ النّحويّ كَمَنهجِ النّحاةِ في عصرِه، أمثال: ابن مالك وأبي حيّان وابن هشام، ذلك أنّ النّحوَ في ذَاتِه لم يَكُنْ مِحوَرَ اهتمَامِهِ، وإنّمَا كان الدّرسُ القرآني الشّاملُ، بما فيهِ من مَوضُوعاتِ البلاغةِ والنّحوِ والصّـرفِ والأُصُـولِ وفقهِ اللغةِ والقِراءاتِ... كـانَ ذلك كُلّهُ الغَايَـة التي يَرمِي إليها من ذلك، وعلى هذا فدرَاستُه للنّحوِ دِراسةٌ مجالُهَا التَطبيقي هو النّصوصُ القرآنية والأحَاديثُ النّبويّة، ومن أجلِ ذلك رأيناهَا تُمثّلُ جَانباً من أُصولِ النّحوِ عِندَه، ويَبدُو ذلك من خِلالِ الأُسُسِ التّي بَنَى عَليهَا أحكامَهُ، وقامَ عليهَا مذهبـهُ النّحوِي، الذي يَستَنـِدُ إلى مَذهبِـهِ السّلفِي، من حيث: الاعتمادُ على نُصوصِ القُرآنِ والحَديثِ، يَستمِدّ منهَا قواعِدَ اللّغةِ والنّحوِ والصّرفِ [1].

ولعلَّ أبرز ما يُوضّحُ مَذهَبَهُ النّحوِي وأُصُولَهُ، هو ما أشَارَ إليه ابن القيّم نَفسُهُ بقولِهِ: (لا يجوزُ تحريف كلامِ اللهِ انتصاراً لقاعدةٍ نحويةٍ، هَدمُ مِئة أَمثالِهَا أَسهلُ من تَحرِيفِ مَعنى الآية)[2].

ويَرَى ابن القيّم أنّ القُرآنَ قد نُقِلَ إعرَابُهُ كَمَا نُقِلَتْ ألفاظُه ومَعَانيهِ، لا فَـرْقَ في ذلك كُلّه، فَألفَاظُهُ مُتواترةٌ، وإعْرَابُه متواترٌ، وقَواعِـدُ الإعـرَابِ والتّصـرِيفِ الصّـحيحَةِ مُستفادةٌ منهُ، مأْخوذةٌ من إعرَابِه وتَصرِيفِهِ، وهو الشّاهدُ على صِحّةِ غيرِهَا ممّا يُحْتَجّ لَهُ بها، فهو الحُجّةُ لهَا والشّاهدُ علَيهَا[3].

1-عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النّحويّة، ص447.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص46.

3- عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النّحويّة، ص448/447.

## المبحث الأوّل: موقف ابن القيّم من أصول النحو

وابْتَدأْتُ الحديثَ بها لأنّها أصلُ النّحوِ، إذ أنّ الأُصولَ هي المَنهجِيّةُ المُستَنبطَةُ التّي بُنِيَتْ علَيهَا قَواعِدُ النّحوِ العَربِي، وقَد عّرَّفَ السيوطِي أُصـولَ النّحوِ في كِتابهِ الاقتِرَاح فقَالَ: (عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلّةِ النّحوِ الإجمَاليةِ، من حيثُ هي أَدلّتُه، وكيفيةُ الاستدلالِ بهَا وحَالُ المُستَدلِّ)[1].

### أ/ السماع:

يَقولُ السيوطِي: (وأّعنِي به ما ثَبَتَ في كَلامِ من يُوثَقُ بفَصاحتهِ، فَشمَلَ كلامَ اللهِ تعالى وهو القُرآن، وكلامَ نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، وكَلامَ العربِ قبل بِعثَتِه وفي زَمانهِ وبَعدهُ إلى أن فَسَدَت الأَلسِنةُ بِكثرةِ المُولّدِينَ نظماً ونثراً، عن مسلمٍ أو كافرٍ، فَهذهِ أنواعٌ ثلاثةٌ لابدّ في كُلّ منها من الثبوتِ)[2].

وابن القيّم في مَجالِ اللّغة والنّحوِ يَستمِدُّ شواهدَه من القُرآن والحَديثِ في المَقامِ الأوّلِ، ثمّ يَأخذُ من أَشعارِ العربِ ونَثرِهِمْ فيمَا بَعد، بَيْدَ أنّ هذه الشّواهِد –مع اعتِدَادِه بها– قد اخْتَلفَ مَوقِفهُ منها، فَلمْ تَكن على قدرٍ سواءٍ[3].

1) **القرآن الكريم وقراءاته:** لم يَكن هناكَ اختلافٌ بين النّحاةِ في الاحتِجاجِ بالقرآنِ الكريمِ، وإنّما كان الاختلافُ في قراءَاتِه، ومَوقِف النّحاةِ من القِراءاتِ القُرآنية كان مُتفاوِتاً، فالبصرِيونَ منهم لم يَكونُوا يَعتبرونَ من القِراءاتِ حُجّةً إلا ما كانَ مُوافقاً

1–جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، د ط. 1426هـ، دار المعرفة الجامعية، ص13.

2–نفسه، ص75/74.

3–عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحويّة، ص368.

لِقواعدِهم وأقيسَتِهم وأُصولِهم المُقرّرةِ فإن خَالفَتهَا رَدّوهَا، أمّا الكُوفيُونَ فإنّ القِراءات مَصدرٌ مهمٌ من مَصادِرهم النّحويّة [1].

أمّا ابن القَيّم فَهو يَحتَجُّ بالقِراءاتِ جَميعهَا، إن وَافقتْ خَطَّ المُصحفِ، مُعتمداً على الرّوايةِ، مؤيّداً عُلماءَ هذا الفَنّ من أنّ القِراءةَ سُنّةٌ متّبعةٌ لا يَجوزُ مُخالَفتُها[2].

هذا فيمَا يَخصّ القِراءات القُرآنيةِ، أمّا مَوْقِفُ ابن القيّم من القُرآن الكَريمِ فهو شَبيهٌ بِموقفِ عامّةِ النّحويينَ، ولكنّه يتميّزُ بِكثرةِ استدلالاتِه بآياتِ القُرآنِ الكَريمِ، فلا يَكادُ القَارئُ يَجِدُ مبحثاً لَغويّاً إلّا وآيّ الكِتابِ جُزءٌ كَبيرٌ منهُ، كيفَ لا، والقُرآنُ أَبلغُ كتابٍ نَزَلَ وأَفصحُ نَصّ وَصلَ؟ ويرى ابن القيّم أنّ قَداسَةَ القُرآنِ تَدعُونَا إلى أن نتقبّلَ كلّ ما جاء فيه من الأَساليبِ والاستعمالاتِ، وأن نَضعَ لها القَوانينَ والقَواعِدَ، وأن نُصَحّحَ النّحوَ على أَساسِ القُرآنِ لا العَكس، وفي هذا ما يقرّبُهُ من قَولِ الفَرّاء: (إنّ لغَةَ القُرآنِ الكَريمِ أَعربُ وأَقوَى في الحُجّةِ من الشّعرِ) وهذه النّظرَة أيضاً هي التّي ذَهبَ إليهَا الرّماني في القَرنِ الرّابعِ، حيثُ كانَ يَعتَدُّ بِلغةِ القُرآنِ ويَرَاها أَصَحّ من الشّعرِ في الاحتجاجِ، ومتَى كان أَمَامَهُ شَاهِدٌ من القُرآنِ تَأيّدَت عِندَهُ الحُجّة وثَبَتَ الرَّأْي[3].

كمَا يَرَى ابن القيّم أنّ النّصَ القُرآني لَه مَنهجُه الخَاصّ في دَرسِه دَرساً لُغوياً وبَيانِ مَعنَاهُ، لأنّه ليس كسَائرِ النّصُوصِ، ولا يَجوزُ أن يُحْمَلَ كلامُ اللهِ عزّ وجلّ ويُفسَّرَ بِمجردِ الاحتمالِ النّحوي الإعرابي الذي يَحتمِلُه تركيبُ الكَلامِ، ويَكونُ الكلامُ به له مَعنى مَا، وذلك أنّه للقُرآنِ عُرْفٌ خَاصٌ ومَعانٍ مَعهودَةٍ لا يُناسِبُه تَفسيرُه بغيرِها ولا يَجوزُ تَفسيرُه بغيرِ عُرفِه والمَعهودِ من مَعانيهِ[4].

---

1-هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة وأثرها في استنباط الأحكام الشرعيّة، ط 1. بيروت-لبنان: 2001م، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ص352.

2-عبد الرزّق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحويّة، ص374.

3-نفسه، ص379.

4-طاهر بن سليمان حمودة، ابن قيّم الجوزيّة جهوده في الدرس اللغوي، ص92.

**2) الاحتجاجُ بالحديثِ الشريفِ:** إنّ الحَديثَ النبويّ الشّريفَ، الذي كَان المَصدرُ الثّاني في إثباتِ الأحكَامِ الشّرعيةِ بعد القُرآن، بَقِيَ كذلكَ المَصدرُ الثّانِي في إثباتِ الأحكامِ اللّغويّةِ والنّحويّةِ، فهوَ أفصَحُ كلامٍ بَعدَ كلامِ الله. ولَقدْ ظَهَرَ خِلافٌ بين عُلماءِ العربيّةِ في الاستِشهَادِ بالحَديثِ على اللّغةِ والنّحوِ؛ فقد ذَهبَ جَماعةٌ من النّحاةِ كأثيرِ الدين أبي حيّان الأندلُسِي إلى أنّ الحَديثَ لا يُسْتَشهدُ به في اللّغة، أي لا يُسْتنَدُ إليه في إثباتِ ألفاظِ اللّغةِ ولا في وَضْعِ قَواعِدها، في حِين جَوّزَ ذلك جمَاعَةٌ آخَرونَ كابن مَالك، إذ عَدَّ الحَديثَ من الأُصُولِ التّي يُرجَعُ إليها في تَحقيقِ الألفاظِ وتقريرِ القّواعدِ[1].

أمّا قضيّةُ الاحتِجاجِ بالحَديثِ عند ابن القيّم فكانَت بَارزةً في مُعظمِ مُصنّفاتِه، ولعلّها لا تَقِلّ أهَميةً عن احتِجاجِهِ بالقِراءاتِ، ولِمَذهَبِه السّلفِي في الفِقهِ والتّفسيرِ أَثرٌ بَيّنٌ في مَوقِفِه من الحَديثِ النّبويّ الشّريف من حيثُ الاحتِجاجُ به والقيّاسُ عَليه، ولذلكَ تطالِعنَا أحَاديثَ كَثيرةً في ثَنايَا تَأليفِه، حتى إنّهُ وضعَ في عِلمِ الحديث كُتُباً هامّةً، ككتابِ "المنار المنيف" و"كتاب "تهذيب سنن أبي داوُد" [2]، ومن المَسائِل النّحويّة التي احتُجَّ بالحَديثِ الشّريفِ عليهَا من قِبَلِ ابن القيّم نَذكُرُ مَايلي:

* في بابِ (الحال): يَرَى ابن القيم أنّ الحال إذا كَانت صِفةً لازمةً للاسمِ كان حَملُهَا عليهِ على جهةِ النّعت أولى بها، وإذا كَانت مُساويةً للفعلِ غير لازمةٍ للاسمِ إلّا في وَقتِ الإخبارِ عنه بالفعلِ مع أن تَكونَ حالًا، لأنّها مُشتقةٌ من التَحوّلِ فلا تَكُنْ إلّا صفةً يَتحوّلُ عنها، ولذلكَ لا تكون إلّا مُشتقةً من فعلٍ، لأنّ الفعلَ حَركةٌ غير ثابتةٍ، وقد تَجِيءُ غيرَ مُشتقةٍ، لكن في مَعنَى المُشتَقّ كقوله صلّى الله عليه وسلّم: (وأحيانًا يَتَمثّل لي المَلكُ رجلًا) أي يّتحوّلُ عن حاله ويَعودُ متصوّرًا في صُورَة الرّجلِ[3].

---

1-أيمن عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحوية، ص380.

2-نفسه، ص380.

3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص322.

* في بابِ (حُروفِ العطفِ): مَنَعَ ابن القيّم إضمارَ حروفِ العطفِ، خِلافاً للفارســـي، ومن تَبعَه، في حينِ جعلَ ابن هشام حَذْفَ حَرفِ العطفِ بابُه الشّعرُ، وقد بيّنَ ابن القيّم من خِلالِ قَولِه صلّى الله عليه وسلّم في الحَديثِ الصّحيحِ المَرفُوعِ: (تَصدّقَ رَجلٌ من دِينَارِه، من دِرهَمِه من صَاع بُرّه) أنّه يَتَعيّنُ تَركُ العطفِ في هذا، لا المُرادُ جَمعهُ، ويرى أنّ دُخولَ الوَاو هنا يُفسِد المَعنى، ومِنهُ قَول عمر: (صلّى رجُلٌ في إزارٍ ورِداءٍ في سَراويل ورداءٍ في تبّانٍ ورداءٍ...)[1].

**3) كلامُ العربِ:** وأمّا كلامُ العربِ فيُحتجُّ مِنهُ بما ثَبتَ عن الفصَحاءِ المَوثُوقِ بِعربيتِهم[2]، ويَنقَسِم إلى قِسمينِ: نثر وشعر.

***النّثر:** تُعتبَرُ لغةُ النّثر أصلٌ من أُصولِ الاستشهادِ عند ابن القيّم، مُوافقاً في ذلكَ مُعظمَ النّحاةِ الذين اتّخذوا من كلامِ العربِ شَواهدَ في أَبحاثهم النّحويّة، فكان كثيراً ما يَلجأُ إلى الأساليبِ النّثريةِ ليُدَعّمَ رَأيهُ في مِسألةٍ نحويّةٍ معيّنةٍ، كما فعلَ في قَولهم: (هذا بسرًا أَطيب مِنه رطبًا) [3] حيثُ فصّل فيه حديثاً نحويًّا حَولَ الحالِ، كما وجدَ ابن القيّم في قولِهم: (شرٌ أهرّ ذاناب) سندًا قويًّا في الابتداءِ بالنكرةِ، من خِلالِ ما يتضمّنه المِثالُ من معنَى النّفي أي ما أهرّ ذاناب إلّا شرٌ، وهذا ما أعانَهُ في تَوضِيح قوله تعَالى: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ آل عمران 159، أي مَا لِنتَ لهم إلّا برَحمةِ الله، حَيثُ أفادَت (ما) في الآيةِ وفي المَثلِ مَعنيينِ: النّفي والإثبات[4].

واللهَجاتُ المُختلِفة المَسمُوعةِ عنِ العربِ كان لها نَصيبٌ في نَحوِ ابن القيّم، لم يَغفلْ الإشارةَ إليها بل اعْتنَى بهَا، ورُبمَا بيّن الحِكمةَ في مَجيءِ بَعضهَا مغايراً للغةِ الحِجازِ وقُريش مثلاً، ونَراه يُوفّقُ بينهَا وبين القّاعدَة النّحويةِ، من ذلك ما ذَكرَهُ في الاسمِ

1-أيمن عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحوية، ص280/281.
2-جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص100.
3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص328.
4-أيمن عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحوية، ص370.

المَوصولِ (الذي) فأَصلُهُ (ذو) بِلغةِ (طيء) وجَرت عليهِ عِدّة أمورٍ حتَى أصبحَ في صورتِه الحاليّةِ [1]. ويُشِيرُ في مَسائلِ الاستثناء التي عَقدهَا في بَدائِع الفَوائِد إلى لغةِ (تميم) ومَذهبِهِم في الاستثناءِ المُنقطع، والمَعروفِ في لغتِهِم أنّ الاستثناء المُنقطِع يَجوزُ اتباعُه كالمتّصل إن صحّ الاستثناء به عن المُستثنَى[2].

***الشّعر** : تُعدّ الشّواهدُ الشّعريّة قليلةٌ جدًا في نَحوِ ابن القيّم إذا مَا قُورِنَت بشواهدِ القُرآنِ وشَواهدِ الحَديثِ، وهذا أمرٌ مردّهُ إلى مَذهبِهِ السّلفي في الاعتمَادِ على النّص القُرآنِي، يتّخِذُه الحجّةَ لقواعدِ النّحوِ والتّصريفِ والبَيانِ والمَعانِي، وهو الشّاهدُ عليها، لا يُحَمّلُ النّصوصَ ما يَجوزُ في الكلامِ، ولا مَا يَسوغُ في الشّعرِ، وتلك النَظرة أدّت في منهجِ ابن القيّم النّحوي إلى رَدّهِ بعضَ الشّواهدِ الشّعريّةِ التي حُمِلَ تفسير النّص القُرآني عَليها، وهي لا تُوافِق القّاعِدةَ النّحويّة الصّحيحَة، أو تُوقِع في اللّبس والغُموضِ، أو تَنأَى بالمَعنى القُرآني عن البلاغَة والفَصاحَة[3]، ومن بين الشّواهدِ الشّعرية التي ردّها ابن القيّم ولم يَستسِغْ استشهادَ النحّاة بها، قول الشّاعر:

لمّا أتَى خبرُ الزّبيرِ تَواضَعت سوّرُ المَدينَة والجِبالِ الخُشّعِ

وذلك في حَديثِه على تَوجيهِ التّذكيرِ في لَفظِ (قريب) في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ الأعراف 56، فقال: ( وهذا المَسلكُ –وإن كانَ قَدْ ارْتَضَاهُ غيرُ واحد من الفضلاء– فليسَ بقويّ، لأنّه إنّمَا يُعرَفُ مَجيئُه في الشّعر، ولا يُعرَفُ في الكلامِ الفَصيحِ منهُ إلّا النّادِرُ...وحملُ القُرآن على المَكثورِ الذي خِلافُه أفصحَ منهُ ليس بسهلٍ)[4]، وهذا رَأي ابن القيّم يَعمّ أغلبَ الشّواهدِ الشّعريّةِ.

1–السابق، ص370.

2–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص62.

3– أيمن عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحوية، ص371.

4–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص33.

**ب/ القياس:**

القيّاس في اللّغة مـن القَوسِ وهي الذّراعُ، ومـنه قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ النجم 9، أيْ قَدرَ ذِراعينِ كما قال المُفسّرونَ، ومنها القوسُ المَعروفَةُ، والفعلُ يأتي: قَاسَ يَقُوسُ قَوْساً، ويَأتِي قَاسَ يَقِيسُ قِيّاساً إذ قدّره على مِثالِه[1].

وهو في الاصطِلاحِ: إلحَاقُ فرعٍ بأصلٍ لعلّةٍ جامعةٍ بينهمَا.

وفي أصولِ النّحوِ لا يَبتَعِدُ عن هذا التّعريفِ، يقولُ ابن الأنباري: (هو حَملُ فَرعٍ على أَصلٍ بعلّةٍ، وإجرَاءُ حُكمِ الأصلِ على الفَرعِ)[2].

ويَرَى ابن القيّم أنّه من الأقرَبِ إلى طَبيعَةِ الدّرسِ النّحوي أن يكونَ القِيّاسُ قَائماً على المشابَهةِ، ومُحاكاةِ المَسموعِ والمَعروفِ من كلامِ العربِ وأسَاليبهم، ويبدوا أنّ جهودَه في مَجالِ الفقهِ والأُصولِ تَرتبِط بمسائلِ العَربيّةِ حولَ هذا البحثِ، فالنّظرة التي يراهَا في الحُكم الفقهِي تَعتَمِد استنباطَ الأدلّةِ في الأحكامِ الشّرعيّةِ من الكتابِ والسنّة في المقامِ الأوّل، ثمّ من القِيّاس الجلّي، لذلك يؤكّد أنّ القيّاسَ الصّحيحَ هو معقولُ النّصوصِ، والقِيّاسُ البَاطِل هو المُخالِفُ للنّصوصِ، المُضادّ للشّرعِ [3].

وقد ذَكَر ابن القيّم نَوعينِ للقيَاسِ:

قيّاسُ طردٍ: يقتَضِي إثبَاتُ الحُكمِ في الفَرعِ لثُبوتِ علّة الأَصل فيهِ.

وقيّاسُ عكسٍ: يَقتضِي نَفي الحُكمِ عن الفرعِ لنفي علّةُ الحكمِ فيه.

أمّا قيّاس التّمثيلِ فقد عَرّفَـهُ الأصُـوليونَ بأنّه إلحـاقُ نوعٍ من الكَلامِ بنـوعٍ آخرَ في حُكمِه، وهو أُسْلوبٌ مطّردٌ في العَربيّةِ، أخذَ به ابن القيّم في حَديثِه عن جملةِ جواب الشّرط

---

1-أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تـح: عبد الله علي الكبير، وآخــرون، ط1. القاهرة: د ت، دار المعارف،ج42، ص3793.

2-أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، لمع الأدلّة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت: 1971م، دار الفكر، ص93.

3-عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحويّة، ص360.

المتقدّمةِ على الأداةِ، نحو: أقومُ إنْ قُمتَ، حيث جعلَ الجّوابَ هو المُتقَدّم لا كما يُقدّرُهُ البَصريونَ مَحذُوفاً أغْنَى عَنه المَذكُورُ[1].

وفيما يَخصّ القيّاس على النّقيض نّجدُ أنّ النّحويونَ كانوا يَقِيسُونَ به، ومن ذلك أنّ المبرّد ذهبَ إلى أنّ الفعلَ (دَخَلَ) مُتعدّ، وهو يتعدّى تَارةً بنفسهِ وتارةً بحرفِ الجرّ، تقولُ: دخلتُ البيتَ، ودَخلتُ في البيتِ، كما تقولُ: جِئْتُكَ، وجِئْتُ إليكَ، وقد ردّ علَيهما ابن ولّاد، واستَدلّ في ذلك بأنّ نَقيضَ (دَخَلْتُ) وهو (خَرَجْتُ) غيرُ مُتعدّ وكلاهمَا مَصدَره فُعُول، وقدْ ذَكرَ سيبويه أنّ فُعُول إنّما يكون لما لا يَتَعدّ[2]، نحو: رَكَبَ رُكُوبًا، وثَبَتَ ثُبُوتًا، أمّا ابن القيّم فهو لا يرتَضِي مثل هذا القيّاس إذا أدّى إلى ما يُوقِعُ في اللّبْسِ أو غُموضِ المَعنى، خاصةً في حديثِهِ عن معَاني الأدَواتِ، فهو يرى أنّ الحَرف وُضِعَ في أصلِه للدّلالةِ على معناهُ اللّغوي، فلا يُفسّرُ بِضدّ مَوضوعِه[3].

وعن القيّاس المَنطقي يَرَى ابن القيّم أنّه ليسَ من طَبيعةِ الدّين ولا اللّغة، لمّا يَجُرّهُ من كُفرٍ ومَا يترتّبُ عليهِ للمُتوغّل فيهِ[4].

## المبحث الثاني: موقف ابن القيّم من المسائل الخلافية

لم يَكنْ ابن القيّم فيمَا عُرِضَ له من مَسائِل الخِلافِ النّحوِيّ مُتعَصباً لِمذهبٍ نَحويّ، يُدافِع عنه ويَنتَصِرُ له في كلّ ما ذَكرَه، وإنّما كان يُوافِقُ ويخالِفُ بدليلٍ ، فتارةً يؤيّدُ ما ذهَبَ إليه نحّاة الكوفةِ، وأخرَى يؤيّد ما ذهَبَ إليه نحّاة البَصرةِ، ولكن لا يتردّدُ في أن يُضَعّفَ المذهبَ البّصري في مسألةٍ ما إذا وجدَ الدّليل والصّوابَ عندَ الكوفيينَ وهو بذلك يكونُ أقرب إلى المَذهبِ الكُوفِي.

---

1-السابق، ص361.

2-سيبويه، الكتاب، ج4، ص42.

3- عبد الرزّاق الشوا، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحويّة، ص364.

4-نفسه، ص365.

وهذه مَجموعَةٌ من المَسائِل الخلافيّة التي تناولَها في كتابِه –بَدائِع الفوائِد– والتّي وافقَ فيهَا الكُوفيينَ تارةً، والبَصريينَ تَارةً أُخرَى:

## أ) المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين:

**1/ إعراب المستثنى التابع:** ذهَبَ البصريونَ إلى أنّ المُستثنَى إذا جُعِلَ تَابعاً لما قبلَه أنّه بَدلٌ من المُستثنَى منه، وهي مَسألةٌ فيها تَكلّفٌ لأنّ بَدلَ البعضِ لابدّ فيه من ضَميرٍ يَعودُ إلى المُبدَل منهُ، وذَهَب الكوفيونَ إلى أنّه من بابِ العطفِ [1]، وهو مذهبٌ خالٍ من التّكلّفِ عند ابن القيّم إذا حَمَلَ المَحملَ الصّحيح: "وهذا مُمكِن خالٍ من التّكلّفِ، ولا يُقالُ أنّه يَستلزِم الاشترَاك في الحرُوفِ، وهو مَذهبٌ ضَعِيفٌ، لأنّا نقولُ ليسَ هذا من الاشتراك في الحروفِ، فإنّ (إلّا) للإخراجِ على بابِهَا، وإنّما سمّوا هذا النّوع من الإخـرَاج عطـفاً، على نَـحوِ تَسميّتهم الإخــرَاجَ بـ (بل) و(لكن) عَطفًا، والاشتراكَ المَردُود قولُ من يقول إنّ (إلّا) تَكونُ بمعنَى الواو"[2].

**2/ المتقدم على الشرط هو الجزاء لا دليله:** ذهَبَ البصريونَ إلى أنّ جوابَ الشّرطِ مَحذوفٌ، وما قَبلَ الشّــــرطِ دَليلٌ عليهِ، في حِينِ عَدّهُ الكوفيونَ هو الجَزاءُ، والكلامُ مرتبطٌ به. قال ابن القيّم: (وقولِهم في ذلك هو الصّوابُ، فالتقديرُ إنّما يُصَارُ إليه عند الضّرورةِ، بحيثُ لا يتمُّ الكلامُ إلّا به، فإذا كانَ الكلامُ تَاماً بدونِه فأيّ حَاجةٍ بنا إلى التقدير؟) ونَرَاه يؤيّد كَلامهُ اعتماداً على عِلمِ المَعاني، وما يُفيدُه من التّقديمِ والتّأخيرِ، قال: ( الجزاءُ هو المقصودُ، والشّرط قيدٌ فيهِ، وتَابعٌ له، فهو من هذا الوجهِ رُتبَتُه التّقديمُ طبعًا)[3].

**3/ جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ:** ذهَبَ الكوفيونَ إلى أنّ خبرَ المُبتدَأِ إذا كان اسماً محضاً (أي جامداً) يَتَضمّنُ ضَميراً يَـرجِع إلى المبتدأِ

1–ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص60.

2–نفسه، ج3، ص61.

3–أيمن عبد الرزّاق الشوا،الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحوية، ص398.

نحو: (زيدٌ أخوكَ، وعَمرُو غلامُك)، وذهَبَ البصريونَ إلى أنّه لا يَتَضمّن ضَميراً، وأَجمَعوا على أنّه إذا كَان صِفةً أنّه يَتَحمّلُ الضّميرَ، نحو: (زيدٌ قائِمٌ، وعَمرُو حَسنٌ) وما أَشبَه ذلكَ[1].

وَيَرى ابن القيّم أنّ الخَبَر الجَامد يَحتَاجُ إلى ضَميرٍ يَربِطُه بالمُبتدَأ؛ لأنّ تفصيلَ المُبتَدأ بالجُملة بَعدَهُ رَابطٌ أغنَى عن الضّميرِ فَتَأَمّلْهُ، ومِثلُه: (السّمنُ منوان بدرهم)، وهذا بِخلافِ قولِك: (زيدٌ عمرَو مُسافِر)، فإنّه لا رَابطَ بينهمَا بوجهٍ، هذا حُكمُ الجُملَة. وأمّا المُفردُ: فقد اشتُهِرَ علَى ألسِنةِ النّحاة أنّه إذا كانَ مُشتقاً، فلابدّ من ضَميرٍ يَربِطُه بالمُبتدَأ، وإن كان جَامداً لم يَحتَجْ إلى ضَميرٍ، وبَعضُهُم يَتكلّفُ تَأويلَه بالمُشتقّ، وتَعليلُ ابن القيّم لذلك أنّ الخَبرَ المُفرَد لمّا كان نفس المُبتدأ، كان اتّحَادُهمَا أَعظَمُ رَابطٍ يُمكِنُ، فلا وَجهَ لاشتِرَاطِ الرّابطِ بَعدَ هذا أَصلاً، فإنّ المُخاطبَ يَعرِفُ أنّ الخَبرَ مُسندٌ إلى المُبتدَأ وأنّه هو نَفسُه[2].

**4/ القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع:** ذهَبَ الكوفيونَ في إعمَالِ الفعلينِ، نحوَ: (أَكرَمنِي وأَكرَمتُ زَيداً، وأَكرَمتُ وأَكرَمَني زيدٌ) إلى أنّ إعمالَ الفعلِ الأوّل أولَى، وذهَبَ البصريّونَ إلى أنّ إعمالَ الفعل الثّاني أولَى من إعمالِ الأوّل. وأمّا الكوفيونَ فاحتجّوا بأن قَالوا: الدَليلَ على أن إعمَالَ الفعلِ الأوّل أولَى: النّقلُ والقيّاسُ[3]، وهذا اختيارُ ابن القيّم، لبُعدِه عن التكلّفِ؛ ولأنّ فيه حِملاً على الظّاهرِ.

**ب) المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين:**

**1/ جواز تقديم الخبر على المبتدأ:** ذهَبَ الكوفيونَ إلى أنّه لا يَجوزُ تَقديمُ خَبَرِ المُبتدأ عليهِ، مُفرداً كان أو جُملةً، فالمفردُ نحو:(قائمٌ زيدٌ) و(ذاهبٌ عمرُو) والجملَةُ

1-أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط 1، القاهرة: د ت، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص53.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج3، ص39/38.

3-ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص79.

نحو: (أبوهُ قائِمٌ زَيدٌ) و(أخوهُ ذاهبٌ عمرُو)، وذهَبَ البصريّونَ إلى أنّه يَجوزُ تَقديمُ خَبرِ المُبتدأ عليه، المُفرد والجُملة، واحتجّ البَصريّونَ بأن قَالوا: إنّما جوّزنا ذلك لأنّه قد جاء كثيراً في كَلامِ العربِ وأشعارِهم[1].

وقدْ وافقَ ابن القيّم البَصريّنَ في جوازِ تقديمِ خَبرِ المُبتدأ عليهِ، وقد ظَهرَ ذلك جليّاً في قولِه: فكمَا لا يَمتَنِعُ تَقديمُ الخبرِ على المُبتدأ، فكذلكَ تقديمُ الجَزاءِ، وأيضاً فالجّزاءُ هو المَقصُودُ والشّرط قيدٌ فيه وتابعٌ له، فهوَ مِن هذا الوَجه رُتبَتُه التّقديمُ طَبعاً[2].

**2/ الأفعال ثلاثة: ماض ومضارع وأمر:** يَرَى ابن القيّم أنّ الأفعالَ ثَلاثةٌ ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ[3]، مُوافقاً في ذلك البصريّنَ، والفِعلُ ماضٍ إن دَخلَه تَاءُ فاعلٍ، أو تاءُ تأنيثٍ سَاكنةٍ. وأمرٌ إن أُفهِم الطّلَب، وقَبلَ نُونَ التّوكِيد، وهو مُستقبلٌ، وقد يُدَلّ عليه بالخَبرِ وعَكسِه. ومُضَارعٌ إن بُدِئَ بِهمزةٍ متكلّمٍ فرداً، أو نُونه معظّماً أو جَمعاً، أو تاءُ مُخَاطبٍ مطلقًا، أو غَائبَة أو غَائبتينِ، أو ياءُ غائبٍ مُطلقاً، أو غَائبَات[4].

وبهذا فالفعلُ ثَلاثَة أقسامٍ خِلافاً للكوفيينَ في قولِهم: قِسمَانِ، وجَعلِهم الأمرَ مُقتَطَعاً من المُضَارعِ[5].

**3/ الأصل في (لكنّ):** يَرَى الكوفيّونَ أنّ الأصلَ في (لكنّ): إنّ، زِيدَتْ عليها (لا، والكاف)، فصارتَا جميعاً حرفاً واحداً [6]، وقد عَلّقَ ابن القيّم على رَأيهِم بقوله: (وفي هذَا من التَعسّفِ والبُـعدِ عنِ اللّغةِ والمـعنَى ما لا يَخفَى، وأيّ حاجةٍ إلى هـذَا، بل هي حرفُ شرطٍ مَوضوعٌ للمَـعنَى المَفهُومِ مِنهَا، ولا تَقَعُ إلّا بينَ كلامينِ

1-السابق، ص61.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد،ج1، ص52.

3-نفسه،ج4، ص433.

4-جلال الدين عـبد الرحمان بـن أبـي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جـمع الجوامع، تـح: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: 1998م، دار الكتب العلمية، ج1، ص30.

5-نفسه، ج1، ص30.

6-ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص171.

مُتَنافيينِ[1]، وهو بذلكَ يُوَافِق البصريينَ الذين لا يُسَلّمـونَ بأنّ الأصلَ في (لكنّ): إنّ، زِيدَتْ عليهَا (لا، والكاف)، فَصارتَا جَميعاً حَرفاً واحِداً، ويَرَونَ أنّها مُجَرّد دَعوَى من غيرِ دليلٍ ولا مَعنَى[2].

**4/ البدل ليس على نيّة تكرار العامل:** لقد عَدَّ ابن قيّم الجوزيّة مَذهَبَ من يَقولُ بأنّ البَدَلَ في نيّةِ تِكرَارِ العَـامِل إن أُرِيدَ به أنّ العّاملَ فيه غَيرَ العّاملِ في مَتبُوعِه، فلابدّ من إعادتِه إمّا ظاهراً، وإمّا مقدّراً، كما هـو مَذهَب ابــن خَروف وغيرُه، ضَعيفٌ جداً، لأنّ الظّاهرَ عِندَه مَذهَـبُ سِيبويه من حيثّ كون العّـامِل فـيهمَا واحداً، وهو بَعيدٌ عن التّأويل والتّقدير[3].

**ج) المسائل الخلافية التي انفرد بها ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد:**

**1/ الخبر المشتق لا ضرورة إلى إضمار ضمير فيه:** يَرَى ابن القيّم أنّ الخبرَ المُشتقّ لا ضَرُورَة إلى رَبطهِ بِضميرٍ، لأنّه نَفسُ المُبتدأ، فالمُخَاطَب يَعرِفُ أنّ الخَبرَ مُسندٌ إلى المُبتدأ من غيرِه، والجَالبُ للضّميرِ عِندهُ هو كَونُه فيه معنَى الفعل[4]، ويؤكّد بعضُ البَاحثينُ على أنّ ما ذَهبَ إليه ابن القيّم قَريبٌ ممّا ذهَبَ إليه ابن مضاء وغيرُه من حيثّ أنّ الصّفةَ المشتقّة تَدلّ على صَاحبها وعلى الاسم، فَلفظَةُ (ضارب) تدلّ على الضّربِ وفَاعلُ الضّربِ، على الرّغمِ ممّا ذهَبَ إليه من استِتَارِ الضّميرِ في المُشتقّ لعَملِهِ عمَلَ الفعلِ[5].

1-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص194.

2-ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص174.

3-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج4، ص442.

4- نفسه، ج3، ص38.

5-عبد الفتاح أحمد الحموز، المذهب السلفي في النحو واللغة، مجلة الحكمة، بريطانيا: 1418هـ، العدد 14، ص61.

**2/ الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ هود 43:** اختلفتْ آرَاءُ النّحاةِ في تَفسيرِ الاستثناءِ في هذهِ الآية [1]، وذكر منهَا ابن القيّم قولَهم: إنّ (عَاصماً) بِمعنَى مَعصومٍ، ووَصَفهُ بأنّه فَاسدٌ، والقولُ الثّاني: إنّ (من رَحِمَ) فَاعلٌ لا مفعولٌ والمَعنى: لا يَعصِمُ اليومَ من أمرِ الله إلّا الرَّاحِمُ، وهذَا وإن كانَ أقلّ تكلّفاً فهو أيضاً ضَعيفٌ جِداً، وجَزالَة الكلامِ وبَلاغتُه تأباه بأوّل نَظَر، والقولُ الثّالِث: إنّ في الكلامِ مُضافاً مَحذوفاً قَام المُضافُ إليه مَقامَه، والتّقديرُ: لا مَعصُومَ عَاصمٌ اليومَ من أمرِ الله إلّا من رَحِمَهُ اللهُ، وهذا من أَنكرِ الأقوالِ وأشَدّهَا مُنافاةً للفَصاحَةِ والبَلاغَة، ولو صُرّحَ به لكان مُستَغثّاً [2]، ونَرَى أنّ ابن القيّم ردّ ما تَكلّفهُ النّحاةُ من تأويلٍ، وتقديرٍ، واعتَمدَ الإيجَازَ في مدلُولِ الآيةِ وظّاهرِها، حيثّ يُرِيدُ إبقاءَ اللّفظ (عَاصِمَ) على حَقيقَتِه بأنّه لا يُعصَمُ إلّا من رحمَهُ اللهُ ودَلّ هذا اللّفظُ باختِصَارِه وجَلالَتِه وفَصاحَتِه على نَفي كلّ مَعصُومٍ سِوَى مِن رَحمَةِ اللهِ، فدلّ الاستثنَاءُ على أمرينِ، على المَعصُومِ مَنْ هُوَ وعلى العّاصِمِ، وهو ذو الرّحمَةِ ، وهذا من أَبلغِ الكَلامِ وأفْصَحِه وأَوجزِه، ولا يُلتَفَتُ إلى ما قِيلَ في الآيةِ بعدَ ذلك[3].

**3/ الباء في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ النّساء 6، ليست زائدة:** ذَكرَ ابن هِشام أنّ زِيادةَ البَاء في فَاعلِ (كَفى) غَالبةً، ويَجُوزُ أن تَكونَ غَير زائدةٍ على أنّ الفاعِلَ ضَميرُ الاكتفاءِ المُستتِر، ويَجوزُ أن يَكونَ (كفى) اسمُ فِعلٍ بمعنَى

1-الزمخشري، الكشاف، ج3، ص202.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد،ج 3، ص68.

3-نفسه، ج 3، ص68.

(اكتَف)[1]، أمّا ابن القيّم فهو يَرَى بأنّها غيرُ زائدةٍ، وأنّها متعلّقةٌ بما تَضمّنهُ الخَبر عن معنَى الأمرِ بالاكتفاءِ؛ لأنّك إذا قُلْتَ: كَفَى باللهِ أو كفَاكَ اللهُ زيداً، فإنّما تُرِيدُ أن يَكتفِي هو به، فصَارَ اللّفظُ لفظَ الخبرِ، والمَعنَى مَعنَى الأمرِ، فدَخَلَت الباءُ لهذا السّببِ، فليسَت زائدةٌ في الحقيقَةِ، وإنّما هي كقولِك: حَسبُك بزيدٍ، ألا تَرَى أنّ (حَسبُكَ) مُبتدأٌ وله خبرٌ [2]، وفي هذا تَأكيدٌ من ابن القيّم على أنّه لا يَصحّ أن يَكُونَ في القُرآن حَرفٌ زَائدٌ لغَيرِ مَعنَى.

**4/ (أم) المتصلة يجوز أن تسبق بـ (هل):** ذَكَر النّحويّونَ أنّ (أم) المَتّصلَة إمّا أن تَتَقدّمَ عليهَا هَمزةُ التّسويّة وإمّا هَمزةٌ يُطلَبُ بها وبـ (أم) التّعيينِ [3]، ولا يَصِحُّ عِندَهم أن تَتَقدّمَ عليهَا (هل) أو( متى) أو (كيف)، وأجَاز ابن القيّم أن تُسْبَقَ بـ (هل) حيثُ يقولُ: وإن سَائِلٌ هل عِندَه زيدٌ أو لا، ثمّ استَأنَفتَ سُؤالاً آخر: هَل عِندَك عمرُو أم لا؟ فَتَأمّلهُ فإنّهُ مِنْ دَقيقِ النّحوِ وفِقهِهِ، لذلكَ سُمّيَتْ مُتّصِلةً؛ لاتّصَالِ ما بَعدهَا بما قَبلِهَا، وكَونِهِ كَلاماً واحداً، وفي السّؤالِ بِها مُعَادَلةٌ وتَسوِيّةٌ[4].

1-عبد الفتاح أحمد الحموز، المذهب السلفي في النحو واللغة، ص63.

2-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج2، ص290/289.

3-ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص267/265.

4-ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ج1، ص198.

# خاتمة

# خاتمة

وفي الخِتامِ، وبَعدَ خَوضِ غِمَارِ بَحْثِ الآراءِ النّحويّةِ في وَاحدٍ من أَشهَرِ الكُتُبِ العَربيّةِ وعِندَ أَحدِ أَعْلامِهَا وأَحبَارِهَا، نَستَطِيعُ الآنَ بِفَضْلِ اللهِ أن نُدِيرَ أَقْلامَنَا إلى أَهمّ النّتَائجِ والنّقاطِ التّي تَوصّلنَا إليها، وهي كالتّالي:

-يُعَدُّ ابن القيّم من أَعلامِ النّحوِ واللّغةِ المُبْرزِينَ الذينَ لَهم بَاعٌ طَويلٌ في تَوجيهِ عُلُومِ العَربيّةِ.

-يُعْتَبَرُ كِتابُ (بَدائِع الفَوائدِ) ثَمرَة لِجهودٍ نَحويّةٍ عَظيمةٍ قَدّمَها ابن قيّم الجوزيّة لخِدمةِ العُلومِ العَربيّةِ والشّريعةِ.

-استَخدَمَ ابن القيّم القَواعِدَ النّحويّة استِخدَاماً دَقيقاً يَنْطِقُ بِنُبوغِ فِكرِهِ، وعُمقِ ثَقافَتِه، فنَراهُ لا يَخرُجُ عن آراءِ السّابقينَ من فُحولِ النّحاةِ كسيبويهِ وابـن السرّاج والسّهيلي وغَـيرِهم غَالباً، ولكنّه يَـقِفُ أحياناً موقِفاً يَستَـنطِقُ القاعِدةَ النّحويّة سراً لِيستلـهِمَ به مَعنَـى جَدِيد، يَجعَلُه دَليلاً يَرُدّ به عَلى بَعضِ النّحاةِ.

-كَانَت نَظرَةُ ابن القيّم إلى النّحوِ على أنّه وَسيلةٌ لفَهمِ كِتابِ اللهِ وتَفسيرِهِ، علَى عَكْسِ بَعضِ النّحاةِ الذين كَانوا يَرَون أنّ النّحوَ يَتَمثّلُ في الإعرَاب فَحسب أَو أَثَرِ العَاملِ.

-لم يَكنْ ابن القيّم حَافظاً لِمسائلِ النّحوِ يَنقِلُها فَحَسب، بل كَان لَهُ تَدقِيقٌ وتَحْريرٌ في كلّ مَا وَصلَ إليه مِن آراءِ النّحاةِ، يَعرِضُهَا ويُبَيّنُ أوجُهَ الصّوابِ فيها، ولم يَكنْ يَتَردَد في تَضْعيفِ تَوجيهٍ نَحويّ قالَ به سيبويه أو الفرّاء أو إنكارِ إعرَابٍ قال به الزّمخشري أو الزجّاج.

-لم يُعرَف ابن القيّم بمنهجٍ مُحدَدٍ في التّأليفِ النّحويّ كَمَنهجِ النّحاة في عَصرِهِ؛ لأنّه كَان كَثيرَ الاعتمادِ على نُصُوصِ القُرآن والحَديثِ، لذلكَ جاءَ مَذهبُهُ اللّغويّ تبعًا لِمذهَبِه الفِقهِي.

# خاتمة

–لقد سَارَ ابن القيّم في مَسائِلِ النّحوِ وراءَ الدّليلِ، فلم يَكن مُتعَصّباً لِمذهَبٍ مُعيّن يُدافِعُ عنه، وإنّما كانَ يَدُورُ مـعَ الحَـقّ حيـثُ دارَ، ويَـقِفُ بِـجـانبِ الصّــوابِ حـَيثُ كَـان، فيَختَارُه، ويَدعَمُه بأدلّةٍ قويّةٍ، وفي ذلك دَعوةٌ منهُ إلى التحرّرِ الفكرِي، ونَبْذِ التّقليدِ الأعمَى.

وفي الأخيرِ نَرجُو أن تَكونَ هذه الدِرّاسة قدْ وَضَّحَت شَيئاً مِن آراءِ ابن القيّم النّحويّةِ في كِتابِه بَدائِع الفَوائِد، وكَشَفت أنّ لهُ مذهباً نَحوياً سَلفياً، قَوامُه الاعتِمادُ عَلى نُصُوصِ كتابِ اللهِ وحَديثِ نبيّهِ، واتّخَاذِهمَا الأَصلَ لِقواعِدِ النّحوِ.

وآخر دَعوانَا أن الحَمدُ لله ربّ العالمينَ، وصَلّى اللهُ على سَيّدِنا محمد وعلى آلهِ وصَحبِهِ وسَلّم.

# ملخّص

# ملخّص

تَتَحدّثُ هَذهِ الدّرَاسةُ المَوسُومَةُ " **الآرَاءُ النّحويّةُ عِندَ ابنِ قَيّمِ الجُوزيّةِ في كِتابِهِ بَدائِعُ الفَوائِدِ**" عَن الآراءِ التّي قَدّمَهَا ابنُ القَيّمِ في العَديدِ مِن المَسائِلِ النّحْويّةِ، وهَذهِ الدّرَاسةُ تَقعُ فِي ثَلاثَةِ فُصولٍ تَتَقَدّمُهمْ مُقدّمةٌ وتَمهِيدٌ، وتَعقُبُهمْ خَاتِمةٌ.

أمّا المُقدّمَةُ فَفيهَا أَهمّيَةُ مَوضُوعِ البَحثِ والتّعرِيفُ بِـهِ، والدّوافِعُ الاختيّارِيةِ لـهُ وَمَنهَجنَا فِيهِ، وفِيمَا يَخصّ التّمهِيد فَقدْ جَاء للتّعرِيفِ بِالإمَامِ ابنِ قيّمِ الجُوزيّة وتَرجمَةِ حيَاتِهِ ، وأمّا الفَصلُ الأوّلُ فَتحدّثنَا فِيه عن آراءِ ابنِ القَيّمِ النّحوِيّة مِن خِلالِ بَابِ الأَسمَاءِ، وفِيهِ أَربعَةُ مَباحِثَ: المَبحثُ الأوّلُ وشَملَ الأسمَاءَ المَرفُوعةَ، والمَبحثُ الثّانِي تَناولنَا فِيه الأَسماءَ المَنصوبَةَ، وفِي المَبحثِ الثّالثِ تَكلّمنَا عَن الأَسمَاءِ المَجرورَةِ، أمَّا المَبحثُ الرّابِعُ فَخصّصنَاهُ لِلحَديثِ عَن التّوابِعِ، أمَّا الفَصلُ الثّانِي فَتَكلّمنَا فِيـه عَن آراءِ ابـن القَيّمِ النّحويّة مِـن خِـلالِ بَـابِ الأَفعَالِ وَالحُـرُوفِ، وتَضمّنَ مَبحثَينِ، المَبحثُ الأَوّلُ تَناولنَا فِيهِ الأَفعالَ، أمَّا المَبحَثُ الثّانِي فَتكَلّمنَا فِيـه عَـن الحُروفِ، وفِي الفَصلِ الثّالثِ تَطرّقنَا إلى مَذهَبِ ابـنِ القَيّمِ النّحوِي، وتَضمّنَ هُوَ الآخرُ مَبحثَينِ، المَبحثُ الأوّلُ تَناولنَا فيهِ مَوقِفَ ابنِ القيّمِ مِن أُصُولِ النّحوِ، وتَكلّمنَا فِي المَبحثِ الثّانِي عَن مَوقِفِهِ مِن المَسائِلِ الخِلافيّةِ.

وَكَانتْ الخَاتِمةُ عِبارَةً عَن نَتائِجَ تَوصّلنَا إِليهَا.

– **الكَلمَاتُ المِفتَاحِيّةُ:** الآرَاءُ النّحوِيّة، بَدائِعُ الفَوائِدِ، ابن قيّم الجُوزيّةِ.

## Abstract

This study is entitled **"The grammatical views of Ibn Qayyim al-Jawziyya in his book Badai al-fawaid"** on the opinions presented by Ibn al-Qayyim in many grammatical issues. This study is in three chapters, preceded by an introduction and a preface.

As for the introduction, it is the importance of the subject of research and its definition, its optional motivations and its methodology. In regard to the preface, it came to introduce the Imam Ibn Qayyim al-Jawziyyah and to translate his life. The first chapter tells us about Ibn al-Qayyim's opinions through the door of names. The names mentioned, and the second topic dealt with the names placed, and in the third section we talked about the names forced, but the subject Dimensions we specialized it to talk about the disciples, The second chapter we spoke in which the opinions of Ibn al-Qayyim's through the door of verbs and letters, and included two sections, the first section we dealt with the acts, the second topic we spoke in which all the letters, and in the third chapter we dealt with the doctrine of Ibn al-Qayyim's, and ensure is the other two sections, the first section we dealt with the position of the as a Ibn al-Qayyim's ssets, and we spoke in the second section his position on controversial issues.

The conclusion was the results we reached.



- Keywords: grammatical views, Badai al-fawaid, Ibn Qayyim al-Jawziyah.

# قائمة المصادر والمراجع

## أ) القرآن الكريـم؛ برواية حفص.

## ب) المعاجـــــــــــــــــــم:

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، وآخرون، ط1. القاهرة: د ت، دار المعارف.

## ج) المصادر والمراجـــــــــع:

1/ إسماعيل ابـن كثير الدمشقي، البداية والنّهاية، ت ــ ح: عبد الله بـن عبد المحسن التركي، د ط. 1998م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

2/ أيمن عبـد الرزاق الشوا، الإمام ابـن قيّم الجوزيّة وآراؤه النّحويّة، ط1. دمشق: 1995م دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.

3/ بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيّم الجوزيّة حياته آثاره موارده، ط1. المملكة العربية السعودية: د ت، دار العاصمة للنشر و التوزيع.

4/ جار الله أبي القاسم محمود ب ن عمر الزّمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط1. الرياض: 1998م، مكتبة العبيكان.

5/ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تح: محمد أحمد قاسم، ط1. بيروت: د ت، دار مكتبة الهلال.

6/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1. مكة: 1319هـ، المطبعة الميرية.

7/ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، د ط. بيروت: د ت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع.

8/ الشوكاني محمد بن علي، البدر الطالع، ط1. القاهرة: د ت، دار السعادة للنشر والتوزيع.

9/ طاهر سليمان حمودة، ابن قيّم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، د ط. مصر: دت، دار الجامعات المصرية للنشر والوزيع.

10/ عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، ابو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح:عبد القادر الأرناؤوط– محمود الأرناؤوط، ط1، دمشق: 1986م، دار ابن كثير.

11/ عبد الرحمان بن أحمد بن رجب، ال ذيل على طبقات الحنابلة، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط1. مكة المكرمة: 2005، مكتبة العبيكان توزيع.

12/ عبد الرحمان عبد المجيد جمعة الجزائري، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقّعين، ط1. القاهرة: 2000م، دار ابن القيّم للنشر و التوزيع.

13/ عبد الفتاح لاشين، ابـن القيّم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، ط1. بيروت: 1982م، دار الرائد العربي للنشر والتوزيع.

14/ عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط. بيروت: د ت، المكتبة العصرية.

15/ عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط56. بيروت: دت، عالم الكتاب.

16/ عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988م، مكتبة الخانجي.

17/ عوض الله جاد حجازي، ابن القيّم وموقفه من التفكير الإسلامي، د ط. القاهرة:1972م، الشركة المصرية للطباعة والنّشر.

18/ أبو الفتح عثمان بـــن جني، الخصائص، تـح: محمد علي النجّار، د ط. مصر: د ت، المكتبة العلمية.

19/ أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، ط1. بيروت–لبنان: 1992م، دار الكتب العلمية.

20/ ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، د ط. بيروت– لبنان ، حلب– سورية : د ت، دار الشرق العربي.

21/ تفسير المعوّذتين، تح: سيد إبراهيم، د ط. د ت، دار الحديث.

22/ مالك بن سالم بن مطر المهذدي، الممتع في شرح الآجرمية، ط1. صنعاء: 1425هـ، مكتبة صنعاء الأثرية.

23/ محمد الصغير بن قائد بن أحمد العبادلي المقط ـــري، الحلل الذهبـية على التحفة السنّية، ط3. اليمن:2007، مكتبة الإمام الألباني للنشر والتوزيع.

24/ محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا في علوم النحو والصرف، ط1. انواكشوط– موريطانيا: 2003م، محمد محفوظ ابن أحمد.

25/ محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ط20. القاهرة: 1980م، دار التراث.

26/ محمود حسني مغالسة، النحو الشافي، ط3. بيروت: د ت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

27/ هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة وأثرها في استنباط الأحكام الشرعيّة، ط 1. بيروت–لبنان: 2001م، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

28/ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1421هـ، السلسلة التراثية.

29/ مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى إنّ رحمة الله قريب من المحسنين، تح: عبد الفتاح الحموز، ط1. عمان–الأردن: 1985م، دار عمّار.

## د) المقالات:

1/ عبد الفتاح أحمد الحموز ، المذهب السلفي في النحو واللغة، مجلة الحكمة، بريطانيا: 1418هـ، العدد 14.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

مقدّمة.....أ–د

تمهيد..... 7–19

أ – عصره..... 7

1) الحياة السياسيّة..... 7

2) الحياة الاجتماعيّة..... 7

3) الحياة العلميّة..... 9

ب – اسمه ونسبه..... 10

ج– أسرته ونشأته وطلبه للعلم..... 10

د– شيوخه..... 12

هـ– ابن القيّم وعلاقته بابن تيميّة..... 13

و– تلامذته..... 15

ز– مؤلفاته..... 16

ح– ثناء العلماء عليه..... 18

ط– وفاته..... 19

الفصل الأوّل: باب الأسماء..... 21–38

المبحث الأوّل: الأسماء المرفوعة..... 21

أ – المبتدأ والخبر..... 21

ب – الفاعل (حذف الفاعل)..... 22

# فهرس المحتويات

المبحث الثّاني: الأسماء المنصوبة ..... 24

أ – المفاعيل ..... 24

1) المفعول المطلق ..... 24

2) المفعول فيه ..... 25

3) المفعول له ..... 26

ب – الإستثناء ..... 27

ج – الحال ..... 28

المبحث الثّالث: الأسماء المجرورة ..... 30

أ – الإضافة ..... 30

ب – حذف المضاف ..... 31

المبحث الرّابع: التّوابع ..... 33

أ – البدل ..... 33

ب – العطف ..... 34

ج – النعت ..... 36

الفصل الثّاني: باب الأفعال والحروف ..... 40-52

المبحث الأوّل: الأفعال ..... 40

أ – الفعل الأمر ..... 40

ب –الفعل الماضي ..... 40

1) ما يصير به الماضي مستقبلا ..... 41

2) الفعل المقترن بـ (لم) بعد أم هل يتعيّن فيه المضي أم لا؟42

3) الفعل الماضي الواقع صلة للموصول يتعيّن للماضي فقط دون الاستقبال ..... 42

4) الماضي بعد (كلّما) يجوز فيه المُضي والاستقبال ..... 43

5) الفعل الماضي الواقع مضافا إليه بعد (حيث) يصلح للاستقبال إذا تضمّنت (حيث) معنى الشرط ..... 43

ج- الفعل المضارع ..... 44

د- الأفعال النّاقصة ..... 45

المبحث الثّاني: الحروف ..... 46

أ - حروف الجر ..... 46

1) الباء ..... 46

2) على ..... 46

ب - حروف العطف ..... 46

1) الواو ..... 47

2) الفاء ..... 47

3) أو ..... 48

4) حتّى ..... 48

ج- مجموعة من الحروف التي ذكرها ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد 49

1) الهمزة ..... 49

2) أي ..... 49

3) غير ..... 50

4) كلّما ..... 50

5) واو الثّمانية ..... 51

الفصل الثّالث: مذهب ابن القيّم النّحوي ..... 54-67

المبحث الأوّل: موقف ابن القيّم من أصول النّحو ..... 55

أ - السّماع ..... 55

1) القرآن الكريم وقراءاته ..... 55

2) الاحتجاجُ بالحديثِ الشريفِ ..... 57

3) كلامُ العربِ ..... 58

ب - القيّاس ..... 60

المبحث الثّاني: موقف ابن القيّم من المسائل الخلافية ..... 61

أ - المسائل الخلافيّة التّي وافق فيها الكوفيين ..... 62

1) إعراب المستثنى التّابع ..... 62

2) المتقدم على الشرط هو الجزاء لا دليله ..... 62

3) جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ ..... 62

4) القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع ..... 63

ب - المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين ..... 63

1) جواز تقديم الخبر على المبتدأ ..... 63

2) الأفعال ثلاثة: ماض ومضارع وأمر ..... 64

3) الأصل في (لكنّ) ..... 64

4) البدل ليس على نيّة تكرار العامل ..... 65

ج- المسائل الخلافية التي انفرد بها ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد 65

1) الخبر المشتق لا ضرورة إلى إضمار ضمير فيه .....65

2) الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ هود 43.....66

3) الباء في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ النّساء 6، ليست زائدة .....66

4) (أم) المتصلة يجوز أن تسبق بـ (هل) .....67

خاتمة.....69-70

ملخّص بالعربيّة.....72

ملخّص بالإنجليزية.....73

قائمة المصادر والمراجع.....75-77

فهرس المحتويات.....79-83